جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

تحريات السياسة المالية في ظل انهيار أسعار النفط
دراسة حالة الجزائر 2014ـ2016

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

- منال بوسالم

إشراف الأستاذ:

- أ.د/ غزازي عماد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: غزازي عماد ..... مشرفـــا

الأستاذ بولصنام محمد ..... رئيســـا

الأستاذ باصور كمال ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016 – 2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين. الآية 19 سورة النمل.

كلمات أخطها بأناملي، مدادها الحب والفاء لكل عائلتي وأسرتي الدراسية على حد سواء، عبقها المسك والريحان، نور لها ينبض بالمحبة لا النكران، لم تعتد يميني أن تهاب لكنها اليوم بصدد خطّ كتاب من كلمات لا من سراب، تتوق لتلامس الفؤاد عسى بها شكر وعرفان لكل من أسهم في هذا الإنجاز.

فنتقدم بجزيل الشكر وعبارات التقدير لمن كان نبراسا ينير طريقي الأستاذ المشرف **غزالي عماد** كما أتقدم بأحر وأسمى عبارات الاحترام والتقدير لمن أشعلوا شمعتنا في دروب علمنا وكانوا عونا لنا الأساتذة المحترمين **بوحراود رابح**، **عاتب عبد القادر** كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة في هذا العمل ومشواري العلمي وبالأخص الأستاذ **محمد بولصنام وكمال باصور** إلى ابن العم **أبو بكر بوسالم** خاصة زوجته.

منـــــال

إهـــــداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الوفاء وبلسم الشفاء،

إلى القلب الناصع بالبياض وإلى التي ظلت شمعة صامتة تحترق لتنير

لي دربي أمي حفظها الله

إلى سندي وقوتي وملاذي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى من زرع

في بذرة حب العمل والسعي لطلب العلم مثال الطيبة في حياتي

أبي حفظه الله

إلى من تطلع إلى نجاحي بنظرات الأمل أخواتي وفاء وزوجها وحسيبة وأختي

الصغرى مروني إلى بهجة الروح أخويّ عز الدين وحسام الدين، إلى جدي محمد

وجدتي أطال الله في عمرهما وإلى أخوالي وزوجاتهم إلى أعمامي وعماتي، إلى

ابن الخال المرحوم أحمد تغمده الله فسيح جنانه إلى جميع رفقاء دربي

راضية هجيرة سعيدة إلى الأخت التي لم تلدها أمي

وهيبة أوفيل إلى زميلي في العمل سمير زقرار ووعماني كريمو إلى رفيقتي

وحبيبتي التي ساعدتني في العمل زكية وهيمي

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

منولة

ملخص الدراسة:

تتمحور دراستنا حول تحديات السياسة المالية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط (2014-2016) وهذا راجع للأوضاع الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري ومعظم الدول المصدرة للنفط، لذلك يتوجب علينا معرفة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الدول النفطية تعيش تحديات كبيرة لمواجهة تطورات أسعار النفط العالمية، وما ينجر عنها من تأثيرات على اقتصاديات الدول وما تخلفه من أزمات اقتصادية ومالية وسياسية نتيجة التدهور في مستويات الأسعار العالمية للنفط.

إن الجزائر تعيش حالة أزمة على إثر الانخفاض المتتالي لأسعار النفط وهذا راجع لاعتمادها الكبير على مداخيل المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الميزانية العامة، النفط، الاقتصاد الجزائري.

Summary:

Our study focuses on the challenges launched by the financial policies in Algeria to face the falling of oil prices (2014-2016). This is caused by the current situation in Algeria as well as the oil-exporting countries. This climate encourages us to have a fairly clear idea of the financial policy adopted by Algeria.

We have come to the conclusion that the oil-producing countries now are confronting a challenge of controlling price development and therefore their influence on the economic life of these countries; In addition, the result that produces the economic, financial and political crises resulting from the oil prices that plummet each time.

It has been found that the crisis produced in Algeria by the successive falls in prices is the result of the dependence of the financial policy of the oil rent. **Key words:** financial policy, budget, oil, Algerian economy.

الفهـــرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الأشكال والجداول والمخططات	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له	06
تمهيد	06
المبحث الأول: أساسيات حول النفط	07
المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه	07
المطلب الثاني: مميزات النفط	08
المطلب الثالث: أهمية النفط	09
المبحث الثاني: محددات اسعار النفط	09
المطلب الأول: الطلب العالمي على النفط الخام	10
المطلب الثاني: العرض العالمي على النفط الخام	11
المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وصدماته	13
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط حتى عام 1970	13
المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال الفترة 1970-1985	16
المطلب الثالث: التطورات النفطية خلال الفترة 1986-2000	17
المطلب الرابع: التطورات النفطية خلال الفترة 2001-2015	17
المطلب الخامس: الأزمة النفطية.	19
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: مفاهيم حول السياسة المالية	24
تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	24
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	25
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية	26

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	30
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	37
المطلب الأول: النفقات العامة	37
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	52
المطلب الثالث: الميزانية العامة	64
المبحث الثالث: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي	70
المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها	70
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية ووسائل تحقيقها	72
خلاصة الفصل	81
الفصل الثالث: تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط	83
تمهيد	83
المبحث الأول: انهيار وتراجع أسعار النفط سنة 2014	84
المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار النفط	84
المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	90
المبحث الثاني: انعكاسات تقلب أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية	94
المطلب الأول: إيرادات الميزانية	94
المطلب الثاني: نفقات الميزانية	98
المطلب الثالث: عجز الميزانية	100
المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط	101
المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات	102
المطلب الثاني: استدامة المالية العامة والتعديل الميزاني	105
خلاصة الفصل	106
خاتمة	108
قائمة المصادر والمراجع	113

فهرس الأشكال والجداول والمخططات:

قائمة الأشكال:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	السياسة المالية التوسعية	28
02	السياسة المالية الانكماشية	29
03	الفجوة الانكماشية	34
04	الفجوة التضخمية	39
05	المربع السحري للسياسة الاقتصادية (لنكولا كالدور)	35
06	هيكل إيرادات الميزانية	97
07	هيكل نفقات الميزانية	99
08	مؤشرات المالية العامة في الجزائر	101

قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	تطور استيراد أوربا الغربية من البترول 1947-1950	15
02	تطور أسعار البترول الخام خلال 1949-1960	16
03	الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية	72
04	أهم مصادر النفط في العلم إنتاجا وتصديرا	85
05	الطلب العالمي للنفط 2015	87
06	تطور هيكل الإيرادات الضريبية	95
07	تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح	96
08	تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات	97
09	توزيع وتطور أهم النفقات العمومية للتجهيز	100

قائمة المخططات:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	تقسيم النفقات العامة	46
02	إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسة	81
03	إجراءات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	83

الفصل الأول

تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له

الفصل الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له

تمهيد:

يحتل النفط الخام مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دور حيوي في العالم المعاصر ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة بسبب استعمالاته سواء في الصناعة، الزراعة أو في الدفاع الوطني فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، فالسلعة البترولية سواء خاما أو منتجات بترولية تتميز عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات وكذلك خصائص معينة أكسبتها أهمية كبيرة من حيث تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة لها.

وقد أدت مميزات السلعة البترولية وأهميتها الاقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مميزات النفط وأهميته لنستطيع فهم تطورات أسعاره والعوامل المحددة لها، بالإضافة إلى أهم صدماته وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

المبحث الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وصدماته

الفصل الأول: تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة له.

المبحث الأول: أساسيات حول النفط:

بالرغم من بداية تطور مواد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط يعد عصا الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبالتالي الإلمام بموضوع أسعار النفط والعوامل المحددة لها يتطلب منا إبراز مميزات وأهمية النفط الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه:

أولا: تعريف النفط: إن كلمة النفط[1]أو البترول(petroleum) كلمة من أصل يوناني وهي مشتقة من كلمتين[2]، كلمة (petro) وتعني الصخر وكلمة(oléum) وتعني الزيت وبذلك يكون هناك زيت الصخر[3] أو يسمى أيضا "الزيت الخام"، وهو سائل دهني قابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني، والأصفر والبترول في صورته الخام غير مفيد، وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات، والتي يطلق عليها، اسم "تكرار البترول".

ثانيا: أصل النفط: نشأ النفط خلال العصور الجيولوجيا القديمة في الغابات التي كانت متكاثرة في بعض أنحاء الأرض والعصيات البحرية والعوالق وكذا النباتات المائية، ووقوع ثلث المواد العضوية تحت طبقات الأرض وزيادة الضغط وتحولات مع مرور ملايين السنين إلى النفط.

ثالثا: أنواع النفط: لا ينتمي البترول إلى نوع واحد متجانس في خواصه الطبيعية الكيماوية والفيزيائية بل هناك العديد من الأنواع تتباين تبعا لنسب احتوائها على الكبريت والمواد الشمعية والأملاح والمياه والمواد الخفيفة فهو يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لأخر ويصنف البترول الخام إلى ثلاث أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة وهي:

-البترول البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.

---

[1]كلمة النفط من اللغة الفارسية "نافت" أو "نفاتا" والتي تعني قابلة للسريان.

[2]محمد أحمد الدوري،"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص8.

[3]محمد فوزي أبو سعود أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، "الموارد واقتصادياتها" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص141.

-البترول الإسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة من المواد الإسفلتية.

-البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية، وتختلف أنواع البترول من حيث كثافتها النوعية التي تتراوح بين0.80 و0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما زادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمال الواسع كوقود السيارات، الطائرات، وتقاس درجة الكثافة باستخدام مقياس واسع معهد البترول الأمريكي(API) كما يلي:[1]

درجة(API) 131.5ـــــ131.5-

درجة الكثافة النوعية عند الحرارة 60°ن.

ويصنف النفط حسب درجة الكثافة(API) إلى نفط خفيف عندما تكون درجة (API) أكبر من35° ومتوسط عندما تكون أقل من35° وأكبر من 26°، ونفط ثقيل عندما تكون درجة(API) أقل من 26° وأكبر من 10°، ونفط ثقيل جدا عندما تكون درجة(API) أقل من 10°.

رابعا: تاريخ النفط: لقد عرف البترول قديما في الصين عام347م، وفي مدينة باكو عاصمة أذربيجان 1264م وبولندا القرن 15 وفي فرنسا 1735م ولكن حفر بئر بالطرق الحديثة لم يكن حتى عام 1884م في باكو، وأول عملية تقطير للبترول كانت عام 1849م، وتم حفر أول بئر في أوربا عام 1854م وفي بولندا على عمق متوسط مقداره 40 مترا، وأول بئر يحفر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859م، على عمق 21مترا في بلسافانيا[2]، وفي هذه الفترة كانت صناعة استخراج البترول قد انتشرت في بقاع كثيرة وتوالت الاكتشافات البترولية مع مرور السنين.

المطلب الثاني: مميزات النفط:

كان الفحم قبل الحقبة التجارية للنفط هو المصدر الأولي والأساسي للطاقة على المستوى العالمي وقد ظل كذلك منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إلى أن جاء النفط ليحتل مكانه في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لأن النفط يتميز بالمميزات التالية:

- قوة النفط الحرارية.
- سهولة نقل النفط لطبيعته السائلة[3].

[1]محمد فوزي أبوسعود وآخرون، "الموارد واقتصادياتها " مرجع سبق ذكره، ص141.

[2]محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط"، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر،1981، ص23.

[3]جامع عبد الله،"أثر تطورات أسعار النفط خلال2000-2001 على الاقتصاديات النفطية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص12.

– تبرز للنفط جملة من المشتقات النفطية، إضافة إلى اشتراكه في صناعات كثيرة من أهمها البتروكيماويات والأسمدة.

المطلب الثالث: أهمية النفط:

تعتبر صناعة النفط من أهم الصناعات في العالم في الوقت الحاضر لما تشكله من أهمية بنسبة كبيرة بين مجموعة كبيرة من مصادر الطاقة اللازمة لتسيير العالم[1]، كما تكمن أهمية النفط في عملية التنقيب والتكرار وعملية الاستخراج والنقل بالإضافة إلى عمليات التسويق، ومن المنتجات النفطية ذات القيمة العالمية هي الزيوت والوقود والبنزين، والبترول يعد المادة الخام للكثير من المنتجات الكيمائية مثل الأدوية، الأسمدة والمبيدات والمذيبات.

النفط مهم في كثير من الصناعات والحضارة الصناعية، كما أن النفط ذو أهمية كونه مسؤولا عن استهلاك الطاقة العالمية حيث يتم استهلاكه في أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة44%، وفي إفريقيا بنسبة 41 %، في أمريكا الشماليةبنسبة40 %، حيث يستهلك العالم مقدار ثلاثون مليار برميل نفط في السنة، حيث الدول المتقدمة هي الأكثر استعمالا له، كما يعد مهم من الناحية الاقتصادية العالمية، حيث كان قديما يستخدم زيت الحوت في عمليات الإضاءة والفحم والخشب لتدفئة خلال القرن التاسع عشر، وبسبب الثروة الصناعية أدى ذلك للبحث عن مصادر أخرى مثل البترول، وله أهمية كونه مصدر رئيسي في كثير من الاستخدامات نلخصها فيما يلي:

– يستخدم في النقل والمواصلات وإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغير ذلك.

– يعد مصدر مهم في الصناعات البتروكيماوية.

– يعد البترول من أهم وأنظف مصادر الطاقة عن المقارنة بالوقود النووي والفحم الحجري.

– يدخل البترول في الصناعات البلاستيكية والألياف الصناعية والألياف والأصباغ.

– هو مهم في كثير من الصناعات الحديثة والمتطورة.[2]

المبحث الثاني: محددات أسعار النفط

من مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، فإذا زاد الطلب عن العرض فإن السعر يرتفع حتى يتم التوازن والعكس صحيح، ولا يختلف البترول عن السلع الأخرى في ذلك،

[1]عبد الخالق مملك الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، كمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص23.

[2]بصور زهرة، شرقي زينب، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر2000–2015، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2015–2016 ص42–43.

غير أن البترول كما تم توضيحه فيما سبق له ما يميزه عن السلع الأخرى، فتختلف العوامل التي تؤثر في جانبي الطلب والعرض عليه عن العوامل التي تؤثر في جانبي العرض وكذا الطلب للسلع الأخرى.

ويمكن أن نتناول محددات أسعار البترول من خلال دراستنا العوامل التي تؤثر في جانبي الطلب والعوامل التي تؤثر في جانب العرض.

المطلب الأول: الطلب العالمي على النفط الخام:[1]

بقدر ما يرتفع (أو ينخفض) الطلب على النفط نتيجة انخفاض (أو ارتفاع) سعر البترول وفقا لقانون الطلب البديعي، فإن الطلب على النفط يؤثر أيضا في مستوى السعر وذلك عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجم الطلب بحيث ينتقل منحنى الطلب لأعلى ويكون نتيجة ذلك ارتفاع السعر عند كل كمية مطلوبة والعكس صحيح.

ويتكون الطلب على النفط من نوعين من الطلب: الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والطلب على النفط بغرض المضاربة.

أولا: الطلب على النفط بغرض الاستهلاك:

ويعتبر الطلب على النفط الخام في هذه الحالة طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة لاستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل قطاع المواصلات، قطاع الصناعة، قطاع توليد الكهرباء...الخ.

ثانيا: الطلب على النفط بغرض المضاربة:

تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى، بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات، فيما عرف بالأسواق المستقبلية، وكان التعامل في هذه الأسواق يقتصر على من يطلب البترول لمواجهة احتياجاته فصلية إنما التعامل في هذه الأسواق، (بيعا وشراء) بغرض تحقيق الربح بالمراهنة على اتجاه الأسعار.

ومن العوامل التي تؤثر في جانب الطلب نذكر:

1-النمو الاقتصادي العالمي: يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباطا وثيقا بالطلب النفطي وهو أحد العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، وخاصة في

[1] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009،2008 ص62-63.

ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص فإذا عرفت أي دولة من دول العالم نمو اقتصادي، أو ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من النفط.[1]

2- مصادر الطاقة البديلة: لقد أصبحت مصادر الطاقة البديلة موضع اهتمام العالم في الوقت الحاضر أملا في التوصل إلى استخدام طاقة بديلة للبترول.

ولكن رغم زيادة الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة فإن البترول ظل سيد الموقف الذي يحتل المركز الأول في مميزات الطلب على الطاقة على الرغم من المنافسة التي يتعرض لها من كافة أنواع بدائل الطاقة.[2]

3-**الاستقرار السياسي:** إن الاضطرابات السياسية قد تكون في بعض الأحيان السبب الرئيسي لنقص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكا للنفط من زيادة طلبها على النفط وتقوم بتخزينها بكميات كبيرة تكفيها لثلاثة أشهر لمواجهة العجز المحتمل في المستقبل.[3]

4- **فصول السنة:** إن الطلب يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب اختلاف درجات الحرارة الفصلية، لكن لم يعد للموسمية تأثير قوي وذلك لأن التنبؤ بالطلب الموسمي أصبح في غاية السهولة وذلك مكن معامل التكرير توفر الحماية لأسواق النفط.[4]

المطلب الثاني: العرض العالمي للنفط

يتحدد العرض العالمي للنفط بمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها كل الإمكانات المتاحة في حقول النفط، وسياسة الدول المنتجة ومدى حاجتها للنفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو لتصديره في سبيل الحصول على موارد نقدية تلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، إلى جانب ذلك فإن المخزون(التجاري والاستراتيجي) يؤثر في حجم العرض، وخاصة في حالة التقلبات الموسمية.

ويمكن دراسة العوامل التي تؤثر في جانب العرض من خلال النقاط التالية:

---

[1] جمة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر 1970-2004، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

[2] موسوعة"مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، منشورة على الموقع: http://www.maqatel.com/opershare/Behoth/EKesad8/Petrol/indee.htm.consulté le 10-06-2008.

[3] جهة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات – دراسة حالة الجزائر 1970-2004، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] جمعة رضوان، نفس المرجع السابق، ص39.

أولا: العوامل الجيوسياسية

إن الاضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر في عرض النفط وتترك أثارها على المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط وهو ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

ومن الأحداث نلاحظ أنه خلال الصدمتين البترولیتين(الثانية والثالثة) كان سبب الصدمة الأساسي يكمن في عوامل أثرت في جانب العرض نتيجة للحرب(الحرب العراقية الإيرانية–حرب الخليج الثانية).

ثانيا: العوامل المناخية

إن الكوارث الطبيعية التي يعرفها العالم تؤثر على المعروض النفطي، ومن الأمثلة على ذلك تتابع حدوث الإعصار تلو الأخر عام 2004 في بحر الكاريبي وخليج المكسيك الأمر الذي ساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة، وكان أشهر هذه الأعاصير هو إعصار هو إعصار دايفات الذي تسبب في توقف العمل في خليج المكسيك، وتوقف العمل في بعض المصافي وتوقف تفريغ النفط المستورد من خارج الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموانئ الموجودة بهذه المنطقة الأمر الذي، زاد من اضطراب سوق النفط وارتفاع الأسعار.[1]

ثالثا: المخزون

تتأثر أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون، وتؤخذ حركة المخزون في الاعتبار عند دراسة الأوضاع في سوق النفط العالمية، فالمخزون يلعب دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، والواقع أن حركة المخزون ترتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى السحب من المخزون وهو يؤدي إلى انخفاض المخزون فإذا انخفض إلى مستوى حرج، فإنه تنشط عملية التخزين وتضغط على الأسعار فترتفع، هذا إلى جانب الآثار النفسية والتي تزيد الأسعار اشتعالا.[2]

رابعا: الطلب النفطي

يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من النفط وإذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى تقليص العرض.

خامسا: أسعار النفط

إذا كان المعروض من النفط محددا من محددات الأسعار فإن هذه الأخيرة بدورها تحدد الكميات

[1]التقرير الإستراتيجي العربي 2004–2005"سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية".

[2]التقرير الاستراتيجي العربي 2004–2005 نفس المرجع السابق.

المعروضة من النفط، فإذا ارتفعت الأسعار فإن ذلك يشجع الدول المنتجة على رفع معروضها من النفط وهو كذلك يشجع عمليات البحث والتنقيب عن النفط.

سادسا: المنافسة بين المنتجين

إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة في السوق، وفي الواقع هذه المنافسة موجودة بين دول(OPEC) فيما بينهما والدول غير الأعضاء في المنضمة، فكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي وهذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.

سابعا: عمليات البحث والتنقيب عن النفط

لاحظنا أنه من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمة 1986 عمليات التنقيب و البحث الواسعة التي قامت بها دول عديدة بعدما عملت الوكالة الدولية للطاقة على تشجيع عمليات الاستثمار في المجال النفطي الأمر الذي أدى انهيار الأسعار بعدما عرفت مستويات مرتفعة[1]

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وصدماته

تعتبر أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات النفطية، والتغيرات التي عرفتها الصناعة البترولية، وقد صاحبتها تطورات تطورات هامة في أسعار النفط، وكانت سنة1973 نقطة تحول عرفها تاريخ الصناعة البترولية. وفيما يلي سنتطرق لشتى التطورات التي عرفتها أسعار النفط.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في عام 1970:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية السوق الرئيسية في العالم سواء من ناحية إنتاجها للبترول في العالم أو من ناحية هيمنتها وتأثير الشركات البترولية على النشاط البترولي، فمنذ بداية القرن العشرين كانت السيطرة للشركات الاحتكارية الأمريكية والتي بدأت بشركة واحدة ليزداد عددها في بداية الثلاثينات إلى خمسة شركات تتحالف معها ثلاث شركات أجنبية أخرى وكانت هذه الشركات تسمى"الأخوات"أو"الشقيقات السبع"، منها خمس شركات أمريكية وهي موبيلMOBIL واسوESSO وأويل أوف كاليفورنيا standard ou of cal fornia، والقلف وتكساكوTEXACO، وواحدة بريطانية بريتش بتروليوم BRITSH PETROLEUM، وأخرى بريطانية هولندية وشركة شالSHELL، وأضيفت إليهما شركة فرنسية بعد ذلك وهي الفرنسية للبترول(C.F.P)C.E،FRANC ESDE PETROL، وتقاسمت نشاط الصناعة البترولية دوليا وأصبحت القوى المؤثرة والمحددة لأسعار البترول[2]

[1]ضالع دليلة، فعالية السياسية المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر .مرجع سابق،ص65.

[2]حسين عبد الله"مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،الطبقة الثانية،2006،ص29.

ويمكن تقسيم تطور الأسعار في هذه الفترة إلى عدة مراحل:

أولا: مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة(1920-1939):

تمكنت الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى خلال فترة العشرينيات وكذا تمكنت الشركة الاحتكارية البترولية الكبرى خلال فترة العشرينات وكذا الثلاثينات من القرن العشرين من وفرض نظام خاص لأسعار البترول حيث وضعت في اتفاقية "كناكري" في سبتمبر 1928 معادلة أو قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخدمات المماثلة في أي مكان في العالم، مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة استراده، بغض النضر عن موقع مصدر الخام،[1]

ثانيا: مرحلة نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي(1939-1945):

على إثر الحرب العالمية الثانية تضاعف الطلب على بترول الشرق الأوسط، لاستخدامه في الأغراض العسكرية باعتباره أقل مسافة وأكثر أمنا من بترول الغرب، ومن هنا جرى الاعتراض على قاعدة التسعير الموضوعة من الكارتل سنة 1928 ، حيث استبدلت قاعدة التسعير الأولى بقاعدة تسعير جديدة تعرف بقاعدة أو نظام نقطة الأساس المزدوجة وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك مع تعادل الأسعار في كلتا النقطتين حيث اعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل فيها أسعار البترول الواصل بين الخليج المكسيكي والخليج العربي، وهذا النظام الجديد يعتمد على نفس أساس النظام ألتسعيري الأول كون أن السعر المعلن للبترول هو السعر المعلن في خليج المكسيك[2]

ثالثا: مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة(1946-1950):

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من أثار تم تغيير قاعدة التسعير التي كانت سائدة إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية، مما يجعل منطقة تعادل أسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب انجلترا أي أن ثمن البترول المدفوع من قبل المشتري الأوروبي للبترول العربي مثلا يكون سعر بترول غرب الخليج العربي مضاف إليه أجور النقل من الخليج العربي حتى ميناء ساوثيت من (انجلترا)،بينما كانت أسعار غرب الخليج العربي مقاربة أسعار خليج المكسيك، ففي فترة الحرب العالمية الثانية قد ارتفعت أسعار البترول الأمريكي بصورة أكبر من زيـادة أسعار بترول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية

[1] بوصور زهرة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط" مرجع سابق ص44.

[2] بوصور زهرة، نفس المرجع،ص44،45.

الثانية، حيث كان سعر البرميل للبترول الأمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية 1.05 دولار ليصبح في عام 1947 م يعادل 2.75 دولار أما بترول الخليج فكان يتراوح من حدود 1.05 دولار و 1.17 دولار 1.59 دولار عام 1947، وإتباع هذه القاعدة نجم عنه العديد من العوامل أهمها:

- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركزها ومكانتها في تصدير البترول.
- تزويد المناطق الأوربية ببترول رخيص لا يحمل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف كبيرة.
- تزايد الطلب العالمي على البترول وخاصة المنطقة الأوروبية.[1]

جدول رقم (01): تطور استراد أوربا الغربية من البترول (1947-1950) ألف برميل في اليوم.

السنة	1947	1948	1949	1950
مجموع البترول المستورد	188	336	505	759
البترول المستورد من الشرق الأوسط	80	121	428	643
نسبة بترول الشرق في مجموع %	%42.5	%66	%85	%84

المصدر: محمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983،ص123.

رابعا: تطور أسعار فترة الخمسينيات والستينيات:

في هذه المرحلة الزمنية تم تطبيق مبدأ من صفة الأرباح بين الشركات الاحتكارية، والدول المنتجة للبترول لهذا كان من مصلحة الشركات البترولية تغيير السعر المعلن[2].بتخفيض إلى حدود متدنية خاصة في منطقة الشرق الأوسط لهذا فإن العلامة السعرية بين البترول الأمريكي وغير الأمريكي، بدأت في الاندثار في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، فالتطورات التي عرفتها أسعار البترول الأمريكي لم تكن متساوية مع أسعار البترول غير الأمريكي، والجدول التالي يبين لنا الفروقات:

[1] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول، مرجع سابق،ص42.

[2] السعر المعلن يقصد به أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية.

جدول رقم (02): تطور أسعار البترول الخام خلال(1949–1960) الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	1949	1950	1953	1955	1957	1959	1960
بترول أمريكي	2.75	2.75	2.75	3	3.25	3.14	3.14
بترول عربي خفيف	1.75	1.75	1.75	1.97	2.12	1.94	1.84
الفرق السعري	1	1	1	1.03	1.13	1.20	1.30

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي مرجع سابق ذكرهص219.

ومع استمرار التخفيضات في أسعار البترول بدأت الدول النفطية تهتم بمقدارها واتجاهاتها مما أدى بتلك الدول لتنظيم جهودها لمنع تطور الأسعار والحد من أثار السيطرة والاستغلال الاحتكاري، بإنشاء منظمة الأوربية عام 1960م، للدفاع عن مصالحها، وقد عرفت أسعار البترول استقرار طيلة فترة الستينات وذلك بتأثير منظمة الأوبك وعدم انفراد الشركات الاحتكارية في تغيير الأسعار.

المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال الفترة 1970–1985:

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين1.5–3 دولار للبرميل من الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي يساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10دولار للبرميل عام 1974وتراوحت ما بين 11–13دولار للبرميل عام 1978 ترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ماساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.[1]وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث أنه بعد سنة1973 تأكدت أن عنصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عنصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها وبدلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمواجهة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة بخصوص تزايد التضخم النقدي العالمي.

وفي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى الحال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج

[1]قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية،"منشورات العينية العامة السورية ، دمشق، سوريا 2012، ص136.

لأسعار نفطها بدءا من عام 1987 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر البرميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[1]

المطلب الثالث: التطورات النفطية خلال الفترة 1986-2000:

في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفاض خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب وزيادة إنتاج الأوبك في تلك المدة وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط بانخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وكل الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى1.8%.

وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 دولار للبرميل بسبب خفض إنتاج دول الأوبك والدول من غير الأوبك السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

المطلب الرابع: التطورات النفطية خلال الفترة 2001-2015:

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 للبرميل لينخفض إلى 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل

[1] بوصور زهرة، فعالية السياسة لمواجهة تقلبات أسعار النفط، مرجع سابق، ص47،48.

والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002.

وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.

وفي نهاية سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 80دولار، سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل، ولكن سرعان ما اتجه نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب، الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60دولار للبرميل وهو أدنى مستوى من أكثر من سنة وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010.

كما شهدت الفترة ما بين 2011و 2015 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار بالنسبة لسنة 2011 خلفت ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المستوى المتوسط السنوي سعر الأوبك عتبة 100دولار للبرميل إلى 107.5دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار للبرميل في 2010[1]أي بزيادة قدرها 30.1 دولار للبرميل، ما يعادل 39% وقد تأثرت حركة الأسعار خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتدخلة والمتفاوتة منها التطورات السياسية في الدول العربية وتقلبات سعر صرف الدولار وزيادة حجم المضاربات[2].

يستمر في الانخفاض سنة 2013 بقيمة قدرها 105.9 دولار للبرميل وسنة 2014 بقيمة قدرها 96.2 دولار للبرميل ولم تتوقف عند هذا الحد فلقد استمرت الأسعار في الانخفاض خلال سنة 2015 ب44.4 دولار للبرميل خلال جانفي وكذا 54.1 خلال فيفري.[3]

[1]زغبي نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2012/2011ص23-24.

[2]تقرير الأمين العام السنوي التاسع و الثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك/2012 ص55 تاريخ التحصيل 2015/09/10).

[3]سعيدي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان "تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة 1990-2015 وأهم العوامل المؤثرة فيها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2015، ص9.

المطلب الخامس: الأزمة النفطية:

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط، على غرار أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية[1] ومختلف الأزمات النفطية منذ بداية السبعينيات إلى غاية 2014م، هاته الأخيرة التي تكالبت أسباب سياسية واقتصادية في حدوثها.

قبل البحث في مختلف المحطات التاريخية التي مر بها سوق النفط ارتئينا إلى توضيح مفهوم الأزمة، والصدمة ثم ذكر مختلف تلك الأزمات النفطية، وما هو تأثير هذه الأزمات بالأخص الأخيرة منها على الاقتصاد الجزائري.

أولا: تعريف الأزمات السعرية:

1/تعريف الأزمة:"crsis":

يعرف قاموس رندام الأزمة بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير، أما معجم ويستر فيعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة.[2]

2/الصدمة:"shock":

وهي شعور مفاجئ حاد، ناتج عن حادث غير متوقع، وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف، لذلك يمكن القول بأن الصدمة هي أحد الأغراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تتفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد، ويتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها، في أقل وقت ممكن حتى يمكن الوصول إلى جوهر ما نجم عنها، ما يخالف التعامل مع الأزمة، والذي يتركز في مواجهة جوهرها أيضا، فإن الإحساس بالصدمة يكون إحساسا سريعا وطارئا يختفي فيزول بسرعة.[3]

---

[1] الصدمة العكسية هي الأزمة التي تلت الصدمة الأولى 1973و الثانية 1979والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بصفة مفاجئة بعد نجاح وكالة الطاقة الدولية في إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وعدم قدرة الشركات الأمريكية على تسويق النفط داخل الولايات المتحدة بسبب الحظر مما أدى إلى ظهور فائض في العرض أدى في النهاية إلى انخفاض الأسعار.

[2] دخلي عبد الرحمان،"أثر تذبذبت أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 1-2014-2015،ص104.

[3] دخلي عبد الرحمان، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص104.

3/تعريف الأزمة السعرية:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر، محددات العرض والطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن،(1970-1979) إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن مردة عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.[1]

ثانيا: اتجاهات أسواق النفط العالمية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ السبعينات إلى غاية 2014 م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:[2]

1/الأزمة النفطية عام 1973م

لقد أطلق على هذه الأزمة أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول، بالقيمة الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنضمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 40%.

2/الأزمة النفطية عام 1979م:

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979مثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية(حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

3/ الأزمة النفطية عام1986م:

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

[1]محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ص27.

[2]مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني "التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنضمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة الأسواق الطاقة وكذا تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة.يوم 14ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، كلية الشريعة والاقتصاد.ص4.

4/ الأزمة النفطية عام1998م:

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلاف كبير في العرض وكذا الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى بما يقل عن10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

5/ الأزمة النفطية عام 2004م:

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث واصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسلعة سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل(وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م) وقد عرفت هذه الفترة بثروة أسعار النفط.

6/الأزمة النفطية عام2008م:

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية مند سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل ستة 2008م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على الفوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

7/ الأزمة النفطية عام 2014 م:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن واصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منضمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازن إقليمية وجيوسياسية وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق50%منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[1]

[1] مريم شحليبي محمود، مداخلة، مرجع سابق، ص5.

خلاصة الفصل:

نلخص مما سبق إلى أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى المستهلكة والدول المنتجة، وجاءت أهميته هذه في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه فيها، حيث توجهت أنظمة العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها وكان ظهور الشركات الاحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط، والتحكم في سوق النفط العلمية.

خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط، وحتى يومنا هذا وكان ذلك مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار وتقلبها.

والبترول على عكس معظم السلع التي تباع في الأسواق العالمية لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية يتحدد سعره والمتاح منه بناء على عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية فضلا عن قوانين العرض والطلب أيضا.

تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار كبيرة للبلدان المنتجة له والت يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة الاقتصادية لتتكيف مع هذه الأوضاع وحاولت منها في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي، وقد لجأت هذه الدول إلى السياسة المالية كأداة رئيسية لتتكيف مع هذه الأوضاع.

وهو ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مفاهيم حول السياسة المالية

الفصل الثاني: السياسة المالية

لقد تصرفت السوق النفطية العالمية لعدة مرات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا مما تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار، ونرى أن أسعار النفط تتحدد بعدة عوامل لا تستطيع الدول النفطية التحكم فيها، وقد لجأت هذه الدول إلى السياسة المالية كأداة رئيسية للتكييف مع هذه الأوضاع، وهذا انعكاس لكون الدولة هي التي تستلم عائدات النفط وتقوم بإنفاقها.

بحيث تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، وتمتد جذورها في مختلف ميادين المجتمع الاقتصادي وتسعي السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية عن طريق أدواتها سواء كانت تلقائية أو تعمدية ولرسم السياسة المالية المناسبة من طرف الحكومة تخضع لعدة محددات.

وفيما سوف نخصص هذا الفصل لدراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي، فالسياسة المالية تستمد أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات.

وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية.
- **المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية.
- **المبحث الثالث:** السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات العامة للدولة وأهم أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث للوصول إلى كمالة مرتفعة ودرجة معقولة من الاستقرار في مستوى الأسعار ومعدل ملائم للتحاور الاقتصادي وأيضا يتقلص أو يتوسع دورها في السياسة الاقتصادية تبعا لطبيعة التصادم القائم في البلاد، كما أن لسياسة المالية مساهمة فعالة في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني للبلاد، حيث تؤثر على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق مستوي أعلى من الدخل الوطني من جهة وللحد من انتشار التضخم و الكساد والبطالة من جهة أخرى.

وبناءا على ما سبق نتعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية ثم نحاول رصد أهم أنواعها وكذا الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

أصل هذه الكلمة فرنسي Fix وتعني حافظة النقود أو الخزانة [1]، وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وقرر استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور AlainHansen وعلى هذا الأساس يمكن إجمال هذه التعاريف كمايلي:

التعريف الأول[2]:

هي تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية للدولة، والهادفة إلي تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث كل من التضخم والكساد.

التعريف الثاني:

يقصد بالسياسة المالية الطريقة التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدولة[3].

التعريف الثالث:

كما تعرف على أنها: مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات وكذا التدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكن، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[4].

التعريف الرابع:

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما سيتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام، وكذا الإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا للأوجه هذا الاتفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة[5].

1طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، الطبعة الأولى، ص201.

2 شلبي نعيمة، محاضرات في نظريات وسياسات المالية، تخصص نقدية،المركز الجماعي الدكتور يحي فارس– المدية، الدفعة 2007

3 أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع عمان 1993، ط1، ص347.

4 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكمي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 1997، ص43.

5 عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1972، ص21.

ومن خلال التعاريف السابقة، نستطيع القول بأنها جميعها تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تسعي إلى تحقيقها.

ومما سبق يمكن القول أنها هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وارداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة للإحداث أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية، وكذا استقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

يمكننا التمييز بين نوعين من السياسات وذلك تبعا للطريقة التي تنفد بها وهي:

السياسة المالية التصرفية
السياسة المالية اللاتصرفية

الفرع الأول: السياسة المالية التصرفية

ويقصد بها إحداث التغيرات المعتمدة في الإنفاق الحكومي، أو الإيرادات الضريبي بتصرف من صاحب القرار وبهدف التأثير على مستوى الإنتاج أو الدخل أو الأسعار من خلال التأثير غالبا على جانب الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة بسياسة إدارة الطلب الكلي.

ففي فترات الركود أو الكساد الاقتصادي تعتمد الحكومات على زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات وأن تستخدم الاثنين معا، وتعتمد على تخفيض إنفاقها أو زيادة الضرائب في فترات الإنعاش واتجاه الأسعار نحو الارتفاع التضخمي، وبعبارة أخرى تتبع الحكومات سياسة المالية توسعية في فترات الركود وسياسة المالية تقلصية أو انكماشية في فترات الانتعاش والتضخم.

وهنا تجدر الإشارة أن الحكومات عند إتباعه السياسة المالية توسعية تستطيع زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون زيادة في الضرائب أو تخفيضها بدون إحداث أي تغيير في الإنفاق أو زيادة الإنفاق مع تخفيض الضرائب في آن واحد، وفي جميع الحالات الثلاثة تؤدي السياسة المالية التوسعية إلي ظهور أو زيادة في ميزانية الدولة[1]، وغالبا ما يعتبره العجز في ميزانية الدولة دليل على إتباعها السياسة مالية توسعية، كما يعتبره الفائض في ميزانية الدولة أو تخفيض العجز السابق دليل على إتباع الحكومة سياسة المالية تقلصية بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التلقائية أو اللاتصرفية في الميزانية العامة[2].

ولفهم أكثر نقوم بتحليل السياسة المالية الانكماشية والتوسعية على أساس منحني بياني:

1 نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 264.
2 نزار سعد الدين العيسى، مرجع نفسه، ص 264.

1/ السياسة المالية التوسعية:

يظهر الكساد عندما يعاني الاقتصاد من حالة انخفاض مستوي الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني أيضا عدم وجود فرص كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بمرحلة أو بحالة تباطؤ وفي مثل هده الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

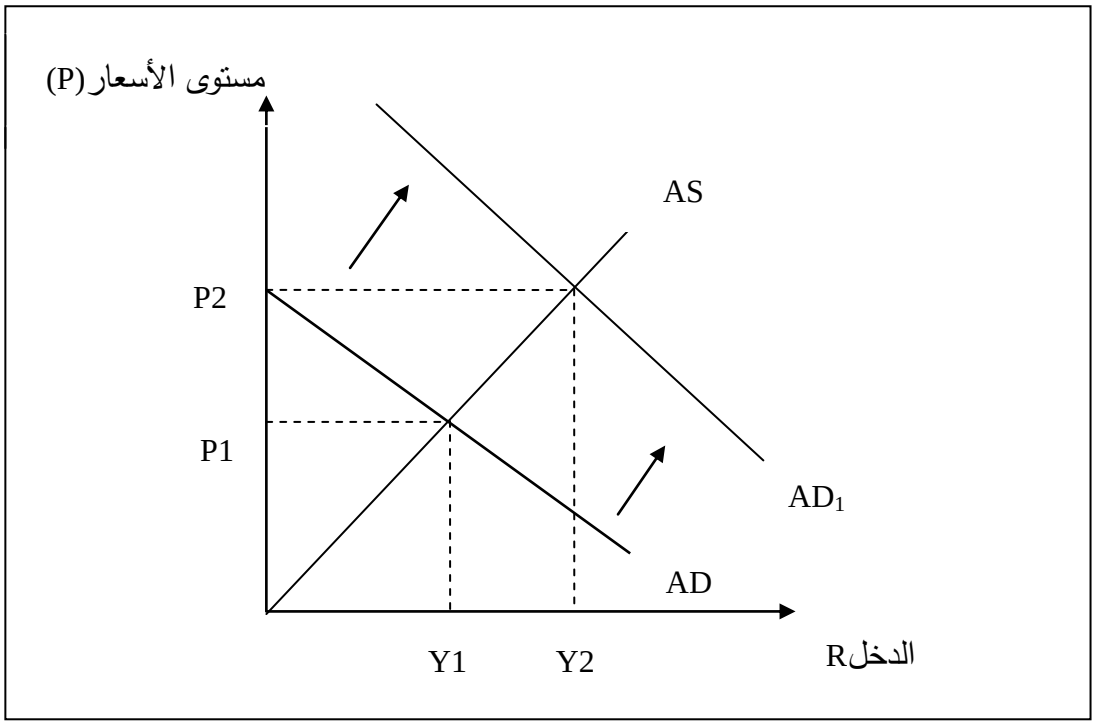
أ/ زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام: ولعل هذا يذكرنا بما نادى به"كينز" لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، كإنفاق الدولة فهو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلي زيادة إنتاجها وبالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخري من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ب/تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخري، وكلا الأمر يعني زيادة دخول الأفراد للارتفاع القدرة الشرائية في المجتمع وحقق الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد[1].

ج/استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب): بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وتسمي السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة المالية توسعية وهذا ما يوضحه الشكل (02)، حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي على زيادة الطلب الكلي لناتج المحلي.

1خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولي، 1999، ص 327

الشكل رقم (01)السياسة المالية التوسعية

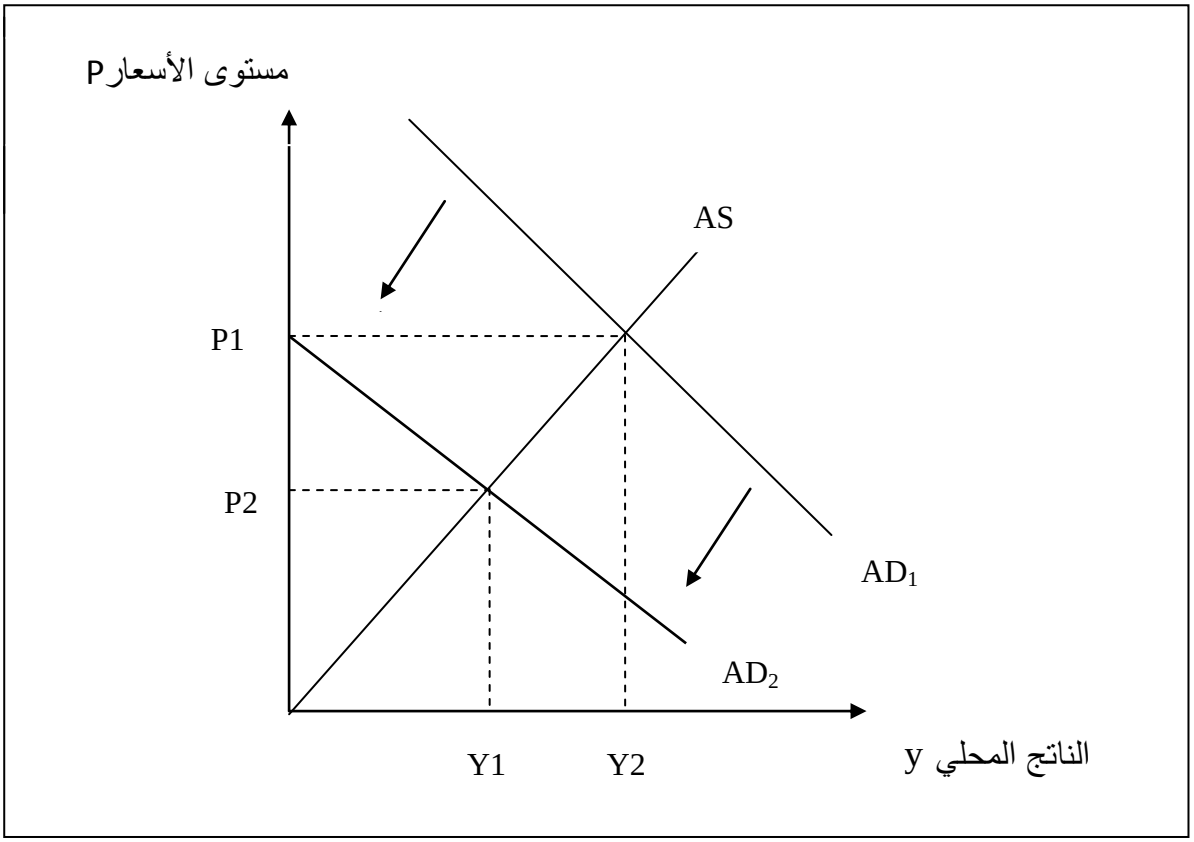


المصدر: خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 327.

2/ السياسة المالية الانكماشية:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي عن طريق إتباع سياسة انكماشية يوضحها الشكل (03).

الشكل رقم (02): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 328.

إذن تتلخص السياسة المالية الانكماشية ضمنا على النحو التالي:

– تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آنية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفق من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار

– رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة

– مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعي في الأساس إلى كبح الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار[1].

1خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 329.

الفرع الثاني: السياسة المالية اللاتصرفية

يقصد بها جميع المتغيرات المالية التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية بشكل تلقائي أي بدون تصرف من صاحب القرار السياسي، وبتحديد أكثر المتغيرات إلى تشكل بطبيعتها قيودا على حده التقلبات الاقتصادية سواء في الارتفاع (الانتعاش) أو الانخفاض (الركود) وتكون جزءا من الهيكل الاقتصادي العام أو النظام المالي المتبع في أي اقتصاد وهي بذلك لا تتطلب قرارا سياسيا أو تغيرا في السياسة المالية فيما يخص الإنفاق العام و النسب الضريبية وإنما تعمل وتؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل تلقائي[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أكثر السياسات تأثيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خصوصا بعد اتساع دورها، نظرا لعلاقتها المتشابكة مع بقية السياسة الاقتصادية وتأثيرها الكبير على المتغيرات الاقتصادية ، مما جعلها تتصدر الأبحاث والدراسات الحديثة التي تتسابق من خلالها الباحثون والعلماء الاقتصاديون، خصوصا في السنوات الأخيرة، محاولين فهم وتحديد أهدافها أو بأصح تحليل وظائفها، ليتصدر المجموعة RICHARD MUS GRAVE(1910-2007) صاحب تيار الكينزي الذي تبنى المالية العامة وأصبحت شغله الشاغل، حيث قام بتسطير مهام الدولة في ثلاث خانات أساسية متمثلة في وظيفة التخصيص، ووظيفة إعادة التوزيع ووظيفة الاستقرار[2].

ليشاطره البقية الرأي مجمعين على صدارة السياسة المالية باعتبارها أسلوب فعال في إدارة الاقتصاديات، وتوجيه مصادر الكيان الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلا عن مالها من أثر على التنمية الاقتصادية و خاصة في الدول الأخذة في النمو مكسبا إياها دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي يسطرها الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

تعاني الدول النامية من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف الادخار المحلي فيها، بالإضافة إلي الاستخدام غير العقلاني للمدخرات المتاحة، وعليه فإن هدف السياسة المالية يكمن أساسا في تهيئة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتوزيعها توزيعا عقلانيا نحو أفضل الاستخدامات طبقا للأولويات المجتمع بغية تمويل برامج التنمية لتعجيل عملية النمو وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي[3].

1 نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن 2001، ص272.

[2]Richard Abel Musgrane, «the voluntary Exchange theary of Public Economy the Quarteely Journal of Economics», 1973 p276

3 وزارة المالية لجمهورية العراق، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق، 2013، ص6.

تعد الحاجات المتعددة واللامتناهية للإنسان الشغل الشاغل الذي يسعي إلى محاولة تحقيقها في حياته اليومية، والتي تتنامى مع تنامي وتقدم المستوى المعيشي بمرور الزمن، كوننا في عصر يتميز بالسرعة الفجوات الرقمية وكذا التطور اللحظي، ولتحقيق هذه الرغبات والغايات يجب الاعتماد أساسا على مجموعة من الموارد الأساسية البشرية والطبيعية منها ورأس المال مما يجعله عرضة إلى المشكلة الاقتصادية المتمثلة أساسا في تعدد الحاجات الإنسانية وندرة الموارد المتاحة نسبيا، والتي تدعو إلى ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة منها[1].

أما عن طريقة توفير هذه الحاجات قد اختلفت أوجه النظر حسب الأفكار المتبناة فالنسبة إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي اقترحت أن المشكل الجوهري للاقتصاد هو تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجات مختلف الأفراد الذين يكونون المجتمع، وهذا باقتراحها آليات متفرقة سوف تسيطر في الاقتصاديات الرأسمالية كما تبين رفقة نظرية التوازن العام، أن هذه الآليات تقود إلي توافق اقتصادي كلي عام بوجود نظام أسعار يحدد نسبة التبادل ما بين السلع، وكذلك في نظام يتبع فيه كل عون منفعته، فإن من الممكن ملاحظة تخصيص التوازن نتيجة مرونة الأسعار التي تضمن التعادل العام ما بين الكميات المعروضة والمطلوبة، وبالتالي تبنت فكرة الدولة الحارسة محدودة التدخل في النشاط الاقتصادي مقتصرة على توفير أمن المبادلات وتقديم الخدمات الأساسية لحماية حقوق الملكية.

غير أن هذا الفكر أثبت ضعفه في فترة الخمسينات موضحا ضرورة توسيع دور الدولة خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد بما يسمح لها بإنتاج السلع الاجتماعية الضرورية للفعالية الاقتصادية، وتنظيم أثار المؤثرات الخارجية وضمان محيط تنافسي للقطاع الخاص، وعليه يجب أن تتميز هذه الأخيرة عن السلع الخاصة بما يتلاءم مع رغبات وكذا حاجات الأفراد، ولكن كيف يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات[2]، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما:

تدخل الدولة: وتعني هذه القاعدة أن يتم إعداد تحضير اعتماد الميزانية على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق العام يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي تتولي الحكومة

1 مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004"، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 83.

2شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 57.

توزيعه بعد ذلك كما تشاء وإلا ضاعت الحكمة من رسم البرامج والسياسات لتوجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخدامها الأمثل[1].

أما عن جهاز السوق ففي ظل ظروف معينة، سيظهر السوق كفاءة في تخصيص الموارد وحلا للمشكلات الاقتصادية بحيث يكون الاقتصاد ككل كفؤا ولا يمكن تحسين حالة أي فرد فيه إلا على حساب حالة فرد أخر (رفاهية أو أمثلية باريت) وهذا بيان مذهل حقا عن قدرة السوق على إعطاء نتائج مفيدة، بمعني أنه بالنظر إلي موارد المجتمع والتكنولوجيا المتاحة له، ليس في وسع أمهر المخططين حتى ولو استعانوا بالحاسوب وبخطة عبقرية لإعادة تنظيم والتخصيص لإيجاد حل يتفوق على السوق، لا يمكن لأي عملية لإعادة التنظيم أن تجعل الجميع أفضل حالا إذ يقوم السوق بتخصيص الموارد وتنظيم الإنتاج بكفاءة عالية لتحقيق أفضل المنافع من خلال تحقيق أفضل لإشباع للمستهلك وأفضل ربح وأفضل عائد لعوامل الإنتاج، ويتم ذلك من خلال عدة خطوات يتولى السوق تنفيذها بانسيابية وبدون تدخل[2].

من المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات المختلفة يجب أن تتحرك في إطار منظوم تنموي متكامل مراعيا البعد الاجتماعي الذي يتواجد جنبا مع البعد الاقتصادي، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس، وينعكس ذلك على أهداف التنمية وسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم الخدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي، بل ترتقي إلي فكرة التنمية الشاملة بكل أبعادها والهادفة أساسا إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل، وعليه فالسياسة المالية باعتبارها واحدة من أهم السياسات الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن عزلها عن البعد الاجتماعية، حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في الاقتصاد القومي ككل من حيث قدرتها على التأثير في السياسات الدخول عن طريق الدعم النفقات الاجتماعية بالإضافة إلى الإيرادات العامة والتي تتيح الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة مع تخفيف تلك الأعباء عن كامل الفئات الفقيرة بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته[3]، مما يكسبها خاصية تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوي معيشة ورفاهة المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها

1 شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 10.

2 لونيس يحي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل الموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، 2009، ص 172-173.

3عبد الفتاح الجبالى، الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، مركز الدراسات والاستراتجيات، 2010، ص2.

في تمويل الخدمات التي عادة لا يتم توفيرها من طرف القطاع الخاص، وعليه تستطيع السياسة المالية أن تؤدي دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع.

السياسة المالية وتحقيق الاستقرار:

يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الاسمي الذي تسعي إليه الدول من خلال استخدام سياستاها المالية والذي يقصد به الحفاظ علي توظيف كامل ومستوي ثابت للأسعار، أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، بمعني توصل إلي إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلي مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة إضافة إلي المحافظة علي قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار، وبهذا يهدف الاستقرار الاقتصادي إلي تجنب الآثار السيئة لكل من حالتي البطالة والتضخم[1] وبالرغم من تعدد النظريات الاقتصادية المفسرة لحوادث التقلبات الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق بين رواد السياسة المالية على أن التقلبات في كل من مستوي الدخل القومي والإنتاج ومستوي التوظيف ترجع أساسا إلي التغيرات في الطلب الكلي والتي تتطلب مواجهة.

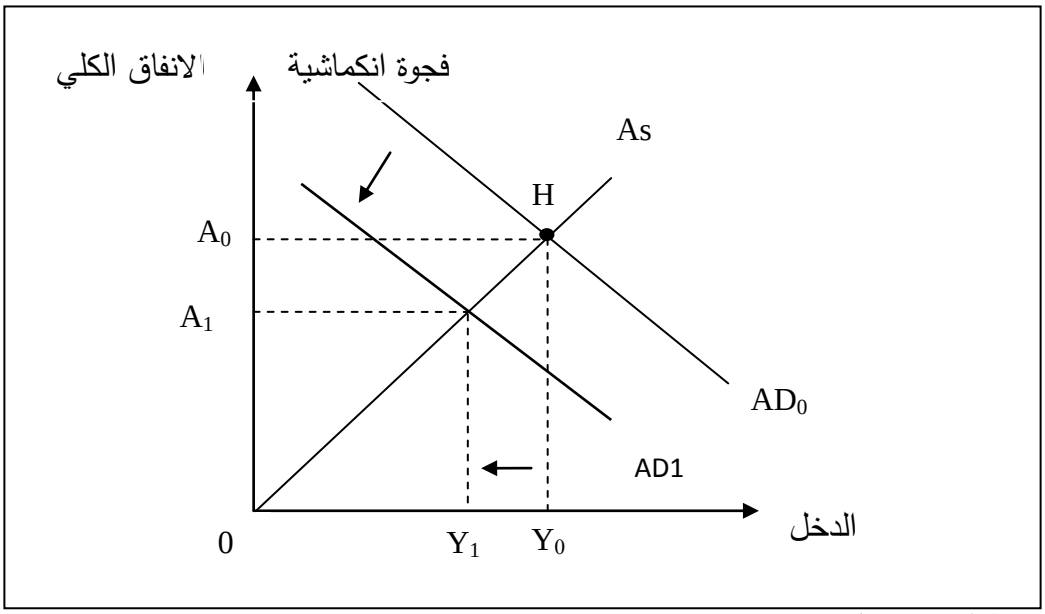
أولا: الفجوة الانكماشية

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعافي من حالة انخفاض مستوي الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية، وبتالي ظهور البطالة بأنواعهما، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ[2]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

1خلوط فوزية العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بكسرة– الجزائر2004، ص67.

2 علاوي محمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير غير منشورة، قاصدي مرباح، بسكرة الجزائر، 2008، ص 18.

الشكل (03) الفجوة الانكماشية



المصدر:قوادري مختار، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009، [1]

وفي هذه الحالة يتم اعتماد السياسة المالية التوسعية على النحو التالي[2]:

– زيادة الإنفاق الحكومي العام: ولعل هذا يذكرنا بما ناد به كينز عند حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، فتعالج مشكلة البطالة مما يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

– تخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد وارتفاع القوة الشرائية في المجتمع، وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة، والتخلص من الكساد.

– استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات: بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

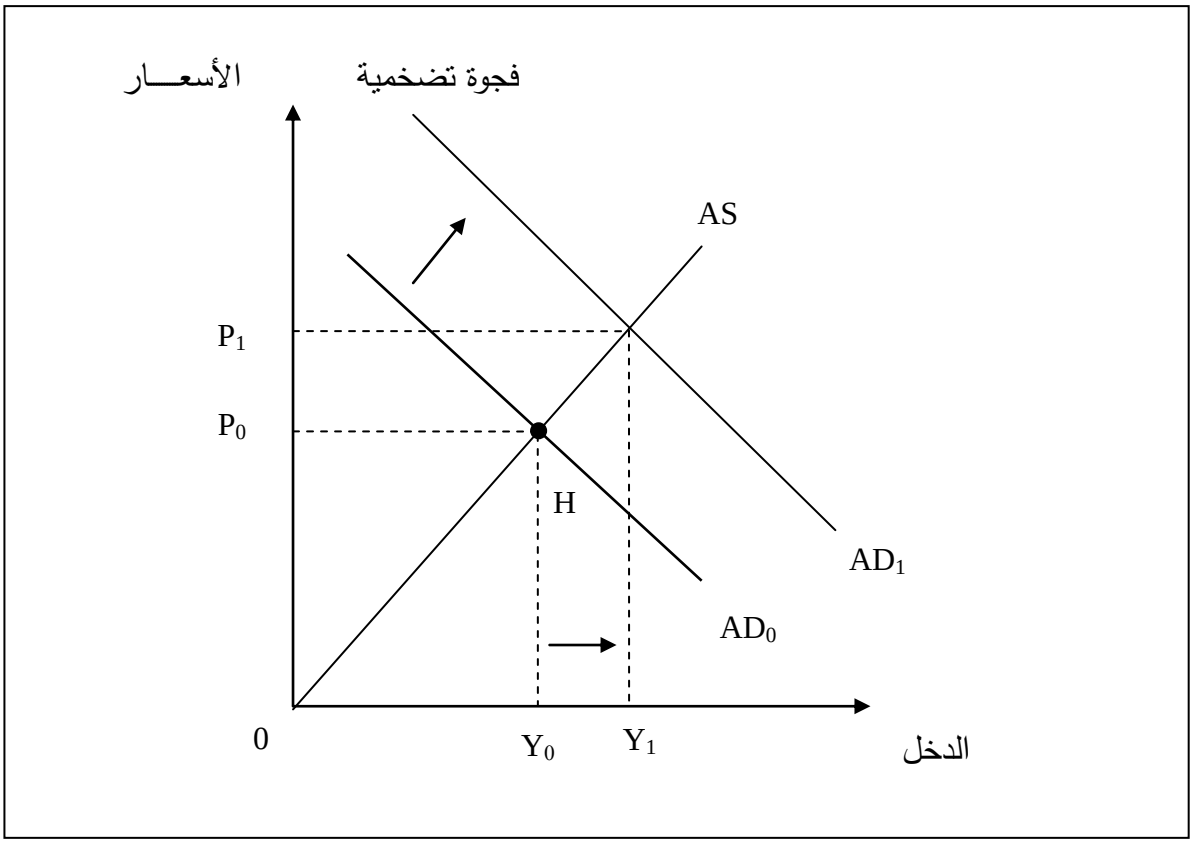
1 قوادري مختار، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009، ص 129.

2 خالد واصف الرزني– أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005، ص 328.

- ثانيا : الفجوة التضخمية:

يظهر الرواج في الاقتصاد حينما يعاني من حالة ارتفاع مستوى الطلب الكلي والمقترن بارتفاع مستوى الدخل القومي مقارنة بمستوى التشغيل الكامل مما يحدث حالة من التضخم، وعليه يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها مقدار زيادة الإنفاق الكلي عن الإنتاج الكلي عند مستوى التوظيف الكامل[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (04): الفجوة التضخمية



المصدر:قوادري مختار،، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009، [2]

1محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة، للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، ص143.

2 قوادري مختار، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 130.

وفي هذه الحالة يتم إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، والتي تتلخص في[1]:

– تخفيض مستوى الإنفاق العام: مما يتسبب في انخفاض حجم الاستهلاك، وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

– رفع معدلات الضرائب: والذي يتسبب في انخفاض دخول الأفراد، مما يساعد على تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في الأسعار.

– استخدام مزيج من تخفيضه حجم الإنفاق وزيادة معدلات الضرائب: بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.بالإضافة إلى الأهداف السابقة، فالسياسة المالية تحمل في طياتها أهداف أخرى مسطرة يمكن استنتاجها من أهداف السياسات الاقتصادية كونها جزء لا يتجزأ منها إذا تعد السياسة المالية من أكثر السياسات تأثيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خصوصا بعد اتساع دورها، ممثلة في:

1/ تحقيق النمو الاقتصادي:من المسلمات القائمة والشائعة جدا في عالمنا المعاصر فكرة النمو الاقتصادي الذي أضحى العامل الأساسي والمعتمد رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذا يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لوضعية اقتصاد دولة ما فقوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو.

ويمكن تعريفها على أنها حركة تصاعدية لمجمل الاقتصاد من خلال الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي لبلد وما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].حيث تعمل الحكومة من خلال استخدام السياسة المالية تسليط الضوء على ما يجب أن تقوم به الحكومة لتحفيز معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإسهام في تشجيع الاستثمار أي ما يتناسب من خلاله كل من الطلب الكلي المتزايدة نتيجة النمو، ومعدل العرض الكلي من خلال زيادة معدل الاستثمار مما يضمن معدل نمو منتظم للاقتصاد من دون تضخم أو كساد[3].

2 مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر،2006، ص 217.

1 صواليلي بدرالدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 25.

2 السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول ، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، القاهرة، مصر، 1993، ص 365.

2/ تحقيق التشغيل الكامل: يشكل التشغيل الكامل مطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية فهو أحد أهم الأهداف التي تصبوا أي دولة إلى تحقيقها، كما لا يقصد به الوصول إلى درجة عمالة تقدر بـ 100% باعتبار أمرا غير واقعي في الحياة العملية، وإنما يسعي إلى تحقيق أعلي نسبة ممكنة من تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، كما يعرفه البعض على انه الموقف الذي لا يتجاوز فيه معدل البطالة 4% من إجمالي الحجم القوى العاملة[1].

وتلعب الدولة في هذه الحالة دورا تعويضا من خلال استخدام أدوات السياسة المالية لتعويض النقص في الطلب الكلي والناجم عن انخفاض الإنفاق الخاص، فتقوم بتوسيع إنفاقها مما يزيد من درجة الاستخدام محققا التشغيل الكامل، من خلال زيادة الطلب على العمالة وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي وهو ما تؤكد عليه المالية الحديثة[2].

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن توفر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها وإيراداتها ففي حالة الركود تتبع سياسة مالية وتبعية وذلك عن طريق زيادة إنفاقها مع بقاء حصيلتها الضريبية ثابتة، أو تخفيض الضرائب مع إبقاء الحجم إنفاقها ثابتا أو الاثنين معا أما في حالة الرواج تتبع سياسة مالية انكماشية وذلك عن طريق تخفيض إنفاقها وحصيلتها الضريبية بنفس المقدار إذا ما أرادت الاحتفاظ بالتوازن الميزانية.

وبناء على ما سبق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من النفقات العامة، وذكر ما يتعلق بالإيرادات العامة، وأخيرا نأتي على توضيح طبيعة الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الإدارة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعا إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى ذكر مختلف المفاهيم حول النفقات العامة، خصائصها، تقسيماتها وأخيرا الآثار المترتبة عنها.

3 عبد العزير علي السوداني، أسس السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، 1996، ص 52.

4 فليح حسن خلف، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث وجدرا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، أربد، الأردن، 2008، ص 342.

مفاهيم حول النفقات العامة:

التعريف الأول:

هو عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق للمنافع العامة، سد الحاجات العامة بتحقيق الإشباع العام[1].

التعريف الثاني[2]:

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة، ويتضح من هذا التعريف أن النفقة تقوم على ثلاثة عناصر (أركان) أساسية هي:

- استعمال مبلغ نقدي.
- صدور النفقة من شخص معنوي عام.
- تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام.

1/ خصائص (أركان) النفقة العامة[3]:

1-1 مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بواجباتها من الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود تماما لما تحتاجه المنتجات، سلع وخدمات، من أجل تسير المرافق العامة أو ثمننا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدة والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وكذلك غيرها.

1-2 يقوم بإنفاقه شخص عام:

فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة ولو كان هدفه تحقيق نفع عام مثلا تبرعات الأفراد للإقامة مدرسة أو مسجد.

1عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام (مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة)، دار الجامعية الجديدة للنشر، ص31.

2 لعيسوف سمير، –المالية العامة في الجزائر– لاجتياز مسابقات التوظيف، مسابقات الماجستير.

3سوزي على ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص27.

1-3 تحقيق النفع العام:

يقصد بها تحقيق مصلحة المواطنين بدون استثناء فالهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثمة تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة وتبرير هذا العنصر يرجع لمبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد.

2/ أنواع النفقات العامة (تقسيماتها)[1]:

مع تخلي الحكومة المعاصرة عن سياسة الحياد المالي اتسع نطاق الإنفاق العام، وكذا تعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا لخصائص المشتركة، بالرغم من أن كل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلائم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

ونحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- حسب معايير التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية وكذا النفقات التحويلية)
- حسب معايير التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)
- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة)

2-1 النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

1-1 النفقات الحقيقية:

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة جزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية بالزيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور ورواتب للعاملين كذلك شراء السلع وكذا الخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة

2-1 النفقات التحويلية:

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخري في المجتمع، وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلي زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخري، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

1 درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة- جامعة الجزائر سنة 2005-2006، ص164-165.

تنقسم النفقات التحويلية إلي نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) و نفقات تحويلية غير مباشرة (سلفة أو خدمة بالمجان)، النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلي زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، كما أن النفقات التحويلية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- اقتصادية: مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

- مالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.

2-2 النفقات العادية والنفقات غير العادية[1]:

2-1 النفقات العادية:

هي النفقات التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخري، وتشمل رواتب الموظفين ونفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، ونفقات شراء الأجهزة والآلات وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات.

2-2 النفقات غير العادية[2]:

أي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها وبعدم انتظامها وبعدم تكرارها في الموازنة العامة سنويا، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة كالإنفاق على الحروب وعلى إعانة المنكوبين في حوادث الزلازل والفيضانات والنفقات الاقتصادية الكبرى كنفقات المشاريع الإنمائية الكبرى كالسدود ونحو ذلك، ولهذا التقسيم علاقة بالمفهوم التقليدي لدور المالية العامة الذي كان يحصر وظائف الدولة في الوظائف الأساسية (الدفاع، الأمن الداخلي والقضاء).

وتبعا لذلك فإن نفقاتها (كما كانوا يرون) يجب أن تكون محدودة في الواجبات الأساسية المعهودة إلي الدولة، ونظرا للانتشار أفكار مذهب التدخل الاقتصادي والتي تستوجب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدي ذلك إلي زيادة نفقات الدولة وحيث إن إيرادات الدولة من مصادرها التقليدية (الضرائب والرسوم...) أصبحت غير كافية لتغطية جميع نفقاتها، لذا أصبح من الضروري إيجاد مصادر جديدة للتمويل وهذا ما دعاهم إلي تقسيم النفقات إلي نفقات عادية تمول من الإيرادات عادية، ونفقات غير عادية تمول من الإيرادات غير عادية (كالقروض) وذلك بقصد تبرير الالتجاء إلي هذه المصادر التمويلية الجديدة.

1 محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2008 ص263-264.
2عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، ص37.

2-3 التقسيم الوظيفي للنفقات العامة[1]:

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة ووفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلي هذا الصنف بعد أحداث التقسيمات لنفقات العامة، وقد أستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلي بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة علي أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية لدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع النفقات تتدرج تحت التقسيم الوظيفي وهي:

3-1 النفقات الإدارية للدولة:

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات الإدارية يتضمن نفقات الإدارة العامة والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

3-2 النفقات الاجتماعية للدولة:

وهي النفقات المتعلقة بأغراض الاجتماعية للدولة أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

3-3 النفقات الاقتصادية للدولة:

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلي توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات الري الكهرباء...الخ.

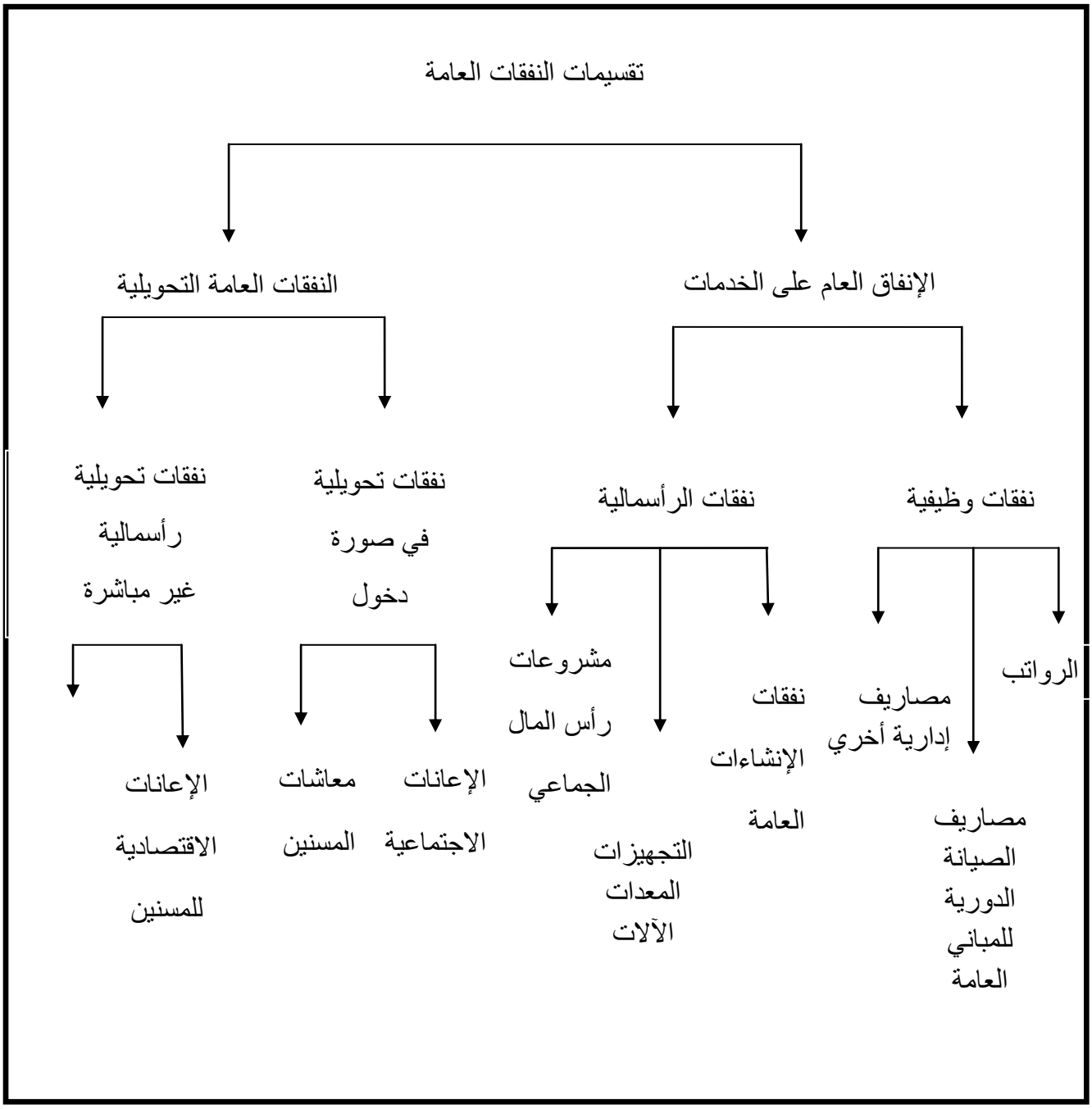
ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية، كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلا أنه يؤدي إلي عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للنفقات العامة في مختلف الدول.

1 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبعة 2000، ص37.

ولتمثيل عملية التقسيم يمكن إرجاع الإنفاق العام إلي نوعين رئيسيين هما الإنفاق العام علي الخدمات والنفقات العامة التحويلية، بحيث تتدرج تحت كل نوع من النوعين أنواع أخري فرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

مخطط رقم (01)



المصدر: محمد عفر وأحمد فريد، الاقتصاد المالي والموضعي والإسلامي (بين النظرية والتطبيق) مؤسسة شباب الإسكندرية 1999.

أما في الجزائر فتنقسم النفقات العامة إلي نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

ا/ نفقات التسيير[1]:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور المواطنين ومصاريف الصيانة البيانات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسير دواليب المجتمع على مختلف الأوجه حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلي التأثير في الحياة الاقتصادية وكذا الاجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهو غير مباشر لذلك تسمي كذلك بالنفقات الاستهلاكية، بحيث تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي،

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- تخصصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- النفقات العمومية

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضي مرسوم رئاسي أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم التقسيم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرتابة المالية. وفي الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض النفقات التسيير، مادامت أنها غير منتجة وأنها تدمير للثورة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك كما وردنا سابقا، لكن ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقي وصفة إجبارية فهي أيضا مضمونة، إن زيادة عدد الموظفين ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير يجب أن نشير كذلك أن إنجاز تجهيزات عامة يدفع إلي ظهور نفقات تسيير أخري في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة.

1محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010-2015، الطبعة السادسة، ص66-67.

ب/ نفقات الاستثمار[1]:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية الإنمائية للدولة وتتفرع إلى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة ، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، لنفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظي بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني"جون مينار كينز" الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار" فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز معين أو استثمار معين (بناء طريق سريع)، خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقات العامة (الاستثمارية) ستسمح بالتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين. يوجد عندها الزبائن والوردين المداخيل المحققة لشراء السلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخيل جديدة للتجار للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل، ما يمكن ملاحظته أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية، وبالتالي ينتشر تجدد النشاط إلى مجمل الهيكل الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار، مما أدي إلى ظهور تحفظات اتجاه نفقات الاستثمار مما أدي إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء سوي على تلك التي لها منفعة قصوى إلى جانب كل هذا ففي فترة تضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة، ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعة المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية.

ويتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة هذه الأخيرة تعتبر ميدانيا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخصيه، بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعبئة بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي[2] .

1محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص68-69.

2محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص68-69.

❖ **القواعد التي تحكم النفقات العامة:** يجب أن يخضع الإنفاق الحكومي في مختلف أوجه إلى المبادئ او قواعد لابد من مراعاتها من أجل أن يؤدي الإنفاق إلى زيادة في مستوى ورفاهية المجتمع، وهناك قاعدتين رئيسيتين هما:

أولا: قاعدة المنفعة – التكلفة:

وفقا لهذه القاعدة يجب أولا أن يحقق المجتمع أقصى ما في منفعة أو كسب من الإنفاق العام للدولة، وهو ذلك المستوى من الإنفاق الحكومي الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية وثانيا على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع والخدمات العامة أو الإعانات أو الاستثمار العام، وبعبارة أخرى أن تكون المنفعة الحدية الاجتماعية للدينار المنفق في أي من مجالات الإنفاق$\frac{MSU}{PM} \cdots = \frac{MSU3}{P3} = \frac{MSU2}{P2} = \frac{MSU1}{P1}$العام متساوية أي أن:

حيث تمثل 1،2،3،... مجالات الإنفاق العام المختلفة، وثالثا لابد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام على المناطق والإقليم وأخيرا يجب أن لايتعارض الحصول على أقصى ما في منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع والتخصيص والاستقرار والنمو.

ثانيا: قاعدة الاقتصاد:

وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقصد بالاقتصاد في النفقة التقتير في الإنفاق أي الشح في الإنفاق ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورية الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك، فالمظهر الزخرفية غير ضرورية في مصنع للنسيج أو الاسمنت وهي جوهرية في مكتب للخطوط الجوية مثلا، ويمكن أن تلعب رقابة الرأي العام والرقابة الإدارية والرقابة التشريعية دورا فعالا في الحد من ظاهرة التبذير والإسراف.

❖ **أسباب تزايد النفقات العامة:**

تعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرة وحقيقية.

أولا: الأسباب الظاهرية[1]

يقصد بأسباب والعوامل الظاهرية زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي ملموس في حجم ومستوي الخدمات العامة المقدمة وتتمثل في:

1محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، المالية العامة، دار علوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص45.

1- تدهور قيمة النقود: وذلك بانخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين، يترتب عنه تزايد في النفقات العامة ظاهريا، إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات العامة المقدمة.

2- التغير في أساليب وضع الميزانيات: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ ميزانية صافية فلاتسجل النفقات في الميزانية الإضافية للحساب أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة، وبهذا يعني أن النفقات العامة لا تسجل إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها (فائض الإيرادات على النفقات).

3- التغيرات على مستوى سكان الدولة أو إقليمها: يؤدي تغيير أحد أركان الدولة وخاصة ركن السكان والإقليم إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

أ/ زيادة الدخل القومي: تهدف زيادة الدخل القومي لتحقيق مستويات أعلى لمعيشة الأفراد في المجتمع، ويتطلب تحقيق زيادة الدخل القومي مضاعفة حجم الإنفاق النقدي العام وذلك حقق الاقتصاد القومي والقطاعات الإنتاجية المختلفة بمزيد من النقد لتستطيع الدولة تنفيذ مشروعاتها ومضاعفة إنتاجها على اعتبار أن الزيادة في الدخل القومي تعتبر مؤثرا على الزيادة في النمو الاقتصادي وبالمعدلات الضرورية لتخليص الاقتصاد وخاصة التخلف من الركود الاقتصادي والكساد وكذا البطالة والانتقال هذا الاقتصاد إلى النمو الاقتصادي.

ب/توسع الدولة في القيام بالمشروعات العامة: والهدف من هذه المشروعات الحصول على موارد لخزانة الدولة أو التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وبصفة عامة توحيد النشاط الاقتصادي.

ج/ يرتب على فترات الدورات الاقتصادية: زيادة في النفقات العامة في فترة الرخاء تزيد الإيرادات العامة، الأمر الذي يشجع في كثير من الأحوال على زيادة الإنفاق العام، وعندما تحل أزمة الكساد يجب على الدولة أن تزيد في النفقات العامة حتى تعيد إلى الاقتصاد الوطني نشاطه.

د/ المنافسة الحقيقية: وذلك بزيادة لحدة المنافسة بين الدول المنتجة بدفع كثيرا من الحكومات إلى محاولة مساعدة المنتجين والمصدرين.

ثانيا: الأسباب الحقيقية[1]

تعرف الأسباب الحقيقية إلى تزايد النفقات العامة وذلك لأسباب عديدة من أهمها قيام الدولة بوظائفها جديدة لم تكن تحمل مسؤوليتها من قبل، فضلا عن زيادة اهتمام الدولة بوظائف القديمة مما اقتضي زيادة الإنفاق، ويمكن إدراج ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى العناصر التالية:

1محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، مرجع سابق، ص47،48.

1/ الأسباب المنهجية: والتي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة.

2/ الأسباب الاقتصادية: وتعود هذه الأسباب إلى زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية.

3/ الأسباب السياسية: ونظم تطور الفكر السياسي في الكثير من المجتمعات الداخلية وتزايد الإنفاق الحربي واتساع نطاق العلاقات الدولية بالنسبة للسياسة الخارجية.

4/ الأسباب المالية: هذه الأسباب ذات منشأ المالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة الإيرادات العامة.

❖ **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:**

تبدو أهمية دراسة أثار نفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراض دقيقة، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة إذ متي عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واعي وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية، كما أن هناك الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

أ/ الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

سنتطرق فيما يلي إلى أثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا أثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمي إعادة توزيع الدخل الوطني، وسنقوم بمعالجة هذه الآثار الواحدة تلو الأخر فيما سيأتي.

❖ **الآثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني**[1]:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزء هاما من هذا الطلب وتزداد أهمية بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الفرد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني ولبيان اثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة.

1محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، مرجع سابق ص39.

النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية: تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة للإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية ستستعمل للاستثمار وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

النفقات الاجتماعية: تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات أثارا مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد ولكن ابتداء هذه الفئات (ذوو الدخل المحدود)وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها، بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها .

النفقات العسكرية: تملك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني إلى وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، وهذه النفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل استعداد للحروب وما بعد الحروب.

وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة، وهذا مابين نوعين من الآثار التوسعية والانكماشية للنفقات العسكرية، بحيث تشمل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تحمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المالية) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان مما يؤدي من الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخري.

أما الآثار التوسعية للنفقات العسكرية على حجم الإنتاج العسكري فتتمثل في حالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ ولمطارات والطرق ونفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم النووية وتصدر الأسلحة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية الأوروبية.

- أثار النفقات العامة على الاستهلاك[1]:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدول على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدى.

1 خال واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر عمان، الأردن 2005، ص 327-328 .

أ/ نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء السلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو الأداء الوظائف العامة والنفقات المعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومة والوزارات...الخ.

ب/ نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وكما لها (الحاليين والسابقين).

وتعد هذه النفقات قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبره مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

- أثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني[1]:

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:

أ/ العمل وإنتاجيته: حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب وتكوين العمال وتحسين إمكانيتهم الإنتاجية ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني وتحسين الظروف المعيشية كلما زادت إنتاجيته.

ب/ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:وبذلك أصبح أصحاب التوجيه الليبرالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الإجمالي الصافي وكلما زاد ما يمتلكه ن وسائل الإنتاج زادت قوته وسيطرته الاقتصادية، ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الإجمالي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس صحيح.

ج/ النفوذ الشخصي أو السياسي: الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج، وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل الوطني لابد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة ذلك أن ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل من التفاوت بين الدخول (يمنح إعانات للطبقات محدودة الدخل).

قد يضيع مفعوله في إتباع سياسة إيرادات معينة كفرض الضرائب مثلا على هذه الشرائح ولذا لابد من التنسيق بين سياسة الإنفاق والإيرادات وقد يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر أو غير مباشر.

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص63.

أ/ يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشرة.

ب/ ويكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته وذلك بدفع إعانات استغلال المشاريع التي تنتج هذه السلع وكذا الخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الجمعيات العامة بلا مقابل أو بمقابل يقل عن سعر التكلفة.

الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة[1]:

للنفقات العامة آثار الاقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر مضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقات العامة على استهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعني أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج فقط لكنها تؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة وسنتطرق للأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو الآتي:

أثر المضاعف:

يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات موظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين...الخ، هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها يتوقف حجمه على درجة الميل الحدي للاستهلاك على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه التوسع في الإنتاج هذه السلع ويؤدي ذلك بدوره (أي توسع في الإنتاج) إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية...

وهكذا فالإنفاق الأولي يؤدي إلي ظهور الحلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى، أي أن الإنفاق الأولي لا يقتصر أثره على قيمته وحجمه بل يتعداها إلى سلسلة من الانفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعفة، فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي وعلى الاستهلاك فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق وهو يساوي:

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}} \text{ أو } \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

1 زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص75-76.

فالمضاعف يرتبط ارتباط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار، فهو يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار، وهكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل القومي على اثر زيادة الإنفاق العام على الوجه التالي:

الزيادة الإجمالية في الدخل القومي

$$= \text{الزيادة الاولية في الانفاق} \times \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

ومن هذا يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تتفق على[1]الاستهلاك كان المضاعف كبيرا، وكلما كان تسرب الذي يأخذ شكل ادخار إضافي صغيرا في كل موجة من موجات الدخل كان لا مضاعف كبيرا.

أثر المعجل[2]:

بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على الإنفاق العام في الدخل القومي وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقصة من الاستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي، فإن الآثار غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات العامة خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على الأموال الاستثمار، وهي ما تعرف بالاستثمار المولد وهذا هو ما يعرف بأثر المعجل، فالمعجل يبين أثر المعدل التغير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في الاستثمار، ويتوقف الأثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغير الطلب على المنتجات سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار، وتغير النشاط الاستثماري وفي هذا النطاق نجد أيضا أثر مضاعفا أخر يسمي بالمعجل تمييزا له عن أثر المضاعف الذي تكلمنا عنه، ولأنه يعجل من الآثار هذا الأثر الأخير، فزيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج، ولما كان معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج يختلف من قطاع للأخر ومن صناعة للأخرى، اختلف المعجل من قطاع للأخر ومن صناعة للأخرى، وهكذا يختلف أثر المعجل باختلاف الإنفاق الأولي فإذا وجه الإنفاق الأولي إلى منتجات الفروع الأولي كان المعجل كبيرا، أما لووجه لي منتجات الفروع الثانية فإنه يكون أقل، ولا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على زيادة الدخل عن طريق الإنفاق عل الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف، وإنما يتعداه كذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل فإذا أريد أن نأخذ في الاعتبار الآثار الكلية للإنفاق الأولى (الاستثمار الذاتي) سواء فيما يتعلق بالإنفاق

1 زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص76-77.

2 زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص 78.

على الاستهلاك أو فيما يتعلق بالطلب على الاستثمار المعلق لزم مراعاة التفاعل المتبادل بين مبدئي المضاعف والمعجل، هذا التفاعل المتبادل أو الذي يحدث أثارا تراكمية في النواحي الاقتصادي في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار، أي في الكميات الاقتصادية الكلية كما أنه يحدث أثارا انكماشية تترتب على إنقاص الاستثمار الأولي الاستثمار الذاتي عن معدله الطبيعي تحدث نقصاننا في كل من الكميات الكلية السالفة ذكرها، وحتى يمكن استخدام مبدأ المضاعف في تحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج القومي الدخل القومي، ويلزم ثانيا أن نأخذ في الاعتبار طريقة تمويل الميزانية[1].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بإنفاق العام فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة، حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها فيجب أن تستخدم بعض الوارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصا أصيلا لها.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة ما هي إلا إيرادات اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية، وعليه نتناول هذا الموضوع في النقاط التالية:

الإيرادات الاقتصادية(أملاك الدومين)

الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)

الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)

الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

1 زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص 79.

1/ الإيرادات الاقتصادية[1]:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات نجد الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها فوائد القروض وأرباح المشرعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول الإيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنين هما: إيرادات الدومين وإيرادات الثمن العام[2].

1/ إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة الدومين إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.

1-1 الدومين العام:

يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة...الخ. ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولايجوز تملكه بالتقادم ملكية الدولة له في ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على أموال الخزينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق أيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات...الخ.

هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهمايكن فالنتيجة في مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام[3].

1-2 الدومين الخاص[4]:

يقصد الدومين الخاص كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدار الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم لدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

1 محمود حسن الوادي زكرياء، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 46.

2 محمود حسن الوادي زكرياء، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص 46.

3 خليل محمد علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار الزهران، عمان، الطبعة سنة 2000، ص 166.

4 على العربي، عبد المعطي عسان، إدارة المالية العامة، جامعة الكويت 1998، ص 68.

أ/ الدومين الزراعي:

ويشتمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

ب/ الدومين الصناعي والتجاري:

ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية إما الاستثمار المباشر أو الشركة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئ.

ج/ الدومين المالي:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم محفظة الأوراق المالية هذا بإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

1-2 الثمن العام:

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بمعني أخر هي تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، بحيث يمكن تحديد النتف عبها مثل خدمات البريد ، الكهرباء، المياه...الخ.

إن الثمن العام يدفع اختيارا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

الإيرادات السيادية:

أو كما يطلق عليها الإيرادات العادية والتي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كإيرادات ممتلكاتها الخاصة والرسوم الضرائب ودورية الإيراد قد ترجع إلى طبيعته (إيرادات الممتلكات والمشاريع العامة) أو النصوص التشريعية (الضرائب والرسوم)، وبالتالي سنتطرق لكليهما بالتفصيل.

1/ الضرائب[1]:

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، والتي كانت ولا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، وفيما يلي سنحاول الإلمام بمعظم الجوانب الخاصة بالضريبية.

تعريف الضريبة الأول:

تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي من ثروات الأشخاص تقوم بفرضه الدولة جبرا عليهم دون حصولهم على نفع خاص في المقابل، وذلك بغرض تحقيق النفع العام.

تعريف الضريبة الثاني:

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكلفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة.

خصائص الضريبة: يتضح من خلال تعريف الضريبة ضرورة توافر العناصر التالية:

1-الضريبة تدفع بصورة نقدية: وهذا يعني تشكل اقتطاعا نقديا من ثروة الكلف بها.

2- الضريبة فريضة جبرية: فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة ويتم ذلك بالقانون وبصفة جبرية، بمعني أن المكلف ليس حرا في دفعها بل هو ملزم بذلك.

3- تدفع الضريبة بشكل نهائي: بمعني لايستطيع المكلف دافع الضريبة للمطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف.

4- تدفع الضريبة بلا مقابل:فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة، ولكن المنفعة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع من خلال استفادته من الخدمات العامة للدولة.

5- هدفها العام: فالضرائب تحصل من اجل تمويل مصالح العامة، فيما أن العبء العام لابد أن تكون المنفعة عامة[2].

1 محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، نفس المرجع السابق، ص 325.

2 ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

القواعد الأساسية للضريبة[1]:

قصد بقواعد الضريبية المبادئ التي يستحسن لأن يسترشد بها المشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخري وهذه القواعد هي:

أ/ قاعدة العدالة:

مضمون هذه القاعدة أن يجب فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين، لقد أثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبة النسبية أي طبقا لمستوي دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأي ذلك في الضريبة التصاعدية حيث يدفع أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

ب/ مبدأ اليقين:

بمعني أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه من أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

إن استقرار نظام الضريبة وثباته تفادي كثرة التعديلات يخفض من العبء من خلال اعتبارا لممول على دفعها بشكل منتظم ومعتاد.

ج/ قاعدة الملائمة في الدفع:

بمعني أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

و/ قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

تقتضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى، مالية العامة، دار العلوم، طبعة 2003.

في العصير الحديث أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهريب الضريبي مراقبة الممولين ولهذا لم تفرض الضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.

أهداف الضرائب:

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق الأغراض معينة يأتي في مقدمتها الغرض التمويلي أو كما يطلق عليه بغرض الحصيلة، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأغراض المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأغراض بتطور الدولة[1].

أ/ الأهداف الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق، وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشيع النشاط اقتصادي معين يمنحه فترة إعفاء محدودة وإعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية.

ب/ الأهداف الاجتماعية:

وتكمل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، مثال ذلك أن يقرر المشرع الضريبي تخفيض الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كما تستخدم الضريبة أيضا في تطور بعض الأنشطة الاجتماعية كإعفاء بعض العينات والجمعيات التي تقوم خدمات اجتماعية معينة من الضريبة[2].

ب/ الأهداف المالية:

إن الزيادة المضطردة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة نتيجة ازدياد المهام الملقاة على عاتقها، وما يتطلبه من زيادة في النفقات تحصل من تحقيق أكبر حصيلة ممكنة من الضريبة هدفا لا يغيب عن أي سياسية ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر.

ج/ الأهداف السياسية:

قد تهدف الضريبة إلي تحقيق سياسة المحاباة فئة معينة، بإعفائها من الضريبة أو تخفيض عبئها عليه، كطبقة ملاك معينة (أصحاب العقارات)، أصحاب رؤوس الأموال أو المنشآت الكبيرة أو طبقة العمال، أي

1 سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، طبعة حقوق جامعتي الإسكندرية، بيروت العربية 2009، ص 251-252.
2 عمارة فاطمة، أثر الضرائب على الإيرادات العامة، مذكرة ماستر، سنة 2014-2015، ص5.

السلطة التي تحكم البلاد من خلال السلطة الحاكمة كالرأسماليين في الدولة الرأسمالية أو العمالة في حكومات العمال[1].

2/ الرسوم[2]:

كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين ومع مرور الزمن تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر لإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في المالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

2-1 ماهية الرسوم:

يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنواع منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية، رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات...الخ.

ومن هذا التعريف السابق، يتضح لنا أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي:

أ/ الصفة النقدية للرسم:

إن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعن حصوله على الخدمة المطلوبة من احدي العينات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.

ب/ الصفة الإجبارية:

يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للعينة التي تؤدي به الخدمة ويبدو عنصر الجبر واضحا في استغلال تلك العينة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.

ج/ تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:

يدفع الرسم مقابل خدمة التي يحصل عليها الفرد من جانب احدي الهيئات العامة وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدي ذلك لصالح لمجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسم تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة أن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق

1عمارة فاطمة، سلام ، مرجع سابق، ص 5.

2غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص50.

النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد للحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى الاستقرار لملكية في المجتمع للحد من المنازعات[1].

1-2 التفرقة بين الرسم بعض الإيرادات الأخرى[2]:

أ/ الرسم والثمن العام:

من حيث أن طبيعة الخدمات التي تؤديها الحكومة مقابل منها يختلف تمام الاختلاف، فالنسبة للثمن العام تؤدي الخدمات دن أي قيود لجميع الأفراد الذين يكنوا على استعداد لدفع ثمنها أما الرسم فهو مقابل خدمات من نع خاص ومثال ذلك:

-خدمات تطلب توافر شروط معينة كالتعليم،

- خدمات تستوجب تقييد حرية الأفراد في مزاولة بعض الأنشطة كالتجارة في الأسلحة.

ب/ الرسم والضريبة:

الضريبة دون مقابل وهي إجبارية في حيث أن الرسم يدفع مقابل معينة تقدمها الحكومة للأفراد بناء على طلبهم.

الإيرادات الائتمانية (القروض)[3]:

قد تحتاج الدولة في الكثير من الأحيان إلي إنفاق مبالغ كبيرة في وجود الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذا النفقات وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

-الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى

-الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدي الممولين

1 زين العابدين، ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

2على لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997، ص 61.

3 محمد عباس محرزي، اقتصاديات العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، طبعة 2003.

لذا نحاول ان نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1- ماهية القرض العام وخصائصه:

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

1-1 تعريف القرض:

تعريف الأول:

القروض العامة هي مبالغ نقدية تفترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المفترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

تعريف الثاني:

القرض العام هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير (أفراد، مصاريف أو غيرها من المؤسسات المالية الداخلية أو الخارجية) مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد عن مدته وفقا لشروطه[1].

خصائص القرض العام:

* يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه

* يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي

* تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الإنفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة

1 عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت،1992، ص122.

* يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض ، أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع[1].

1-2 أنواع القروض العامة:

يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير:

1- من حيث حرية الاكتتاب في القروض: وتنقسم إلى قسمين:

أ/ **القرض الاختياري:** هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من المقرضين طواعية، واختيارا بحيث لا يدفعهم إلى الإقبال عليه إلا بمزاياه المادية أو المعنوية.

ب/ القرض الإجباري: هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة بطرق غير عادية، تغفل فيها الدولة واحدا أو أكثر من شروط التعاقد، وبالتالي ينعدم فيها توافق الإرادتين[2].

2- ن حيث مدة القرض: وتنقسم إلى

أ/ **قروض قصيرة الأجل:** هي التي لا تعدي مدتها سنة، والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجلة وتصاحبها عادت سندات أو أذونات الخزينة،والتي تصدرها الخزينة العامة وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

ب/قروض متوسطة الأجل: فهي لا تتراوح مدتها من عشر إلى عشرين سنة، وهذه القروض سواء متوسطة أو طويلة الأجل غالبا ما تصنف فوائدها بالارتفاع، ويكتتبها الأفراد البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الأخرى وعادة ما يتحدد تاريخان للوفاء بهما.

3- من حيث مصدر القرض: وتنقسم إلى قروض داخلية (وطنية) وقروض خارجية (أجنبية)

أ/القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية، أي عن طريق العقود التي تعقدها أو مؤسساتهم من شركات وبنوك ومصاريف وغيرها، غالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض لتمويل بعض مشروعاتها التنموية.

ب/القروض الخارجية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات العامة والخاصة الأجنبية والمؤسسات الدولية و الإقليمية التي تعقدها الحكومة في الأسواق الخارجية، أي المكتتبون فيها هم الأجانب.

ويختلف القرض الداخلي على الخارجي من عدة جوانب:

---

1 محمد عباس محرزي، مرجع سابق،ص50.

2سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص315.

- القرض الداخلي لا يزيد عمليا في الثورة القومية.
- يضيف القرض الخارجي رصيدا من الثروة القومية.
- يؤدي القرض الخارجي الى تدخل الجهة المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة.
- القاعدة أن القروض الخارجية عادة ما تكون اختيارية بينما القروض الداخلية تكون اختيارية أو إجبارية.

1 -3: أثار القروض العامة[1]:

1/ أثار القروض على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل القومي وإعادة وعادة ما يتم هذا التوزيع لصلاح الميل، للادخار على حساب الاستهلاك فصغار المدخرين يحصلون على عديد من المزايا والضمانات والتسهيلات وذلك من أجل تشجيعهم على الادخار والاكتتاب في السندات القروض العامة فيكون توظيف مدخراتهم أكثر سهولة وأمنا، وأقل خطرا من توظيفها في السندات الخاصة.

2/ أثر القروض العامة على الاستثمار:

تؤدي القروض التي تحصل عليها الدولة من البنوك إلى زيادة كمية النقود المتداولة بأيدي الأفراد من ثم تؤدي إلي التضخم، مما يؤدي في النهاية إلى التقليل من فرص الاستثمار كما أن توسع في القروض العامة عادة ما يؤدي إلى الرفع أسعار الفائدة مما يعرقل جهود العناصر الاقتصادية غير الحكومية في الحصول على التمويل مشروعاتها الخاصة من ثم يؤدي إلى الحد من نشاطاتها الاستثمارية، بالإضافة إلى ذلك القروض يكون لها تأثير كبير على التوازن الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بإنفاق حصيلة هذه القروض في مجال التنمية المختلفة

3/ أثر القروض في توزيع العبء المالي العام:

يوزع العبء المالي للقرض له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب كما أنه يرتب نوعين من الأعباء

- عبء على الخزانة العامة للدولة: أي التزامات الخزانة اتجاه المقرضين وتتمثل ف دفع فوائد القروض ورد أصله والامتيازات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام يسمي هذا "العبء المالي للمقرض".
- عبء على الاقتصاد القومي أي مدي ثقل القرض غلى الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد ويعرف بـ "العبء الاقتصادي للقرض" فالقرض هنا لا يلقي فقط عبئا اقتصاديا على الاقتصاد القومي بل يوزعه على الفئات المختلفة الأجيال المختلفة، مما يؤثر على الإنتاجية القومية والرفاهية الاقتصادية.

1سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الجالي الحقوقية، بيروت، 2003، ص262.

الآثار الاقتصادية للإيرادات:

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتصرف وفي عجالة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

1-الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على مداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص الإيرادات الدولة ونجد نفس الأثر في حالة فرض الضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج(عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

2- الأثر على الادخار والاستثمار:

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخري فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في حالتين:

إن فرض الضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخري فإن فرض الضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل اقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية، بمعني نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار، كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرض عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل:

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجه الضريبة إلى الخدمات العامة، فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة

فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية لهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4- أثر الضرائب على كسب العمل:

لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف التعويض ما اقتطع منه كضريبة.

الحالة الثانية: حالة الدخول المرتفعة(المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثير وفقا لظروف فرضها[1].

المطلب الثالث: الميزانية العامة[2]:

يمر تحضير الميزانية وإعدادها بخطوات وإجراءات معينة تلتزم السلطة التنفيذية نفسها بها ولكنها عند اتخاذ هذه الخطوات تراعي مجموعة من المبادئ والقواعد التي يفرضها علم المالية، فالموازنة العامة للدولة تهدف إلى تقديم النفقات الضرورية للإشباع الحاجات العامة والإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سنة.

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف الميزانية العامة، خصائصها ومبادئها.

1/ تعريف الميزانية العامة:

هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة وهي السلطة التشريعية، كما أن هناك بعض التعريفات يمكن إضافتها:

1- عرفها قانون المحاسبة العمومية على أنها "صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة تجاز بموجب الجباية والإنفاق"[3].

1 محمود الحسين الوادي، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، عمان،2000، ص71.
2 سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص275.
3فاطمة السوسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005، ص 12.

2- الموازنة العامة هي "توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية"[1].

3- الموازنة العامة هي "بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة"[2].

وسنأتي لأنعلى ذكر أهم خصائصها:

2/ خصائص الميزانية العامة[3]:

2-1 الميزانية العامة توقع: هي بمثابة بيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ والنفقات والإيراداتومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

2-2 الميزانية العامة إجازة: يعني أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة من نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات.

2-3 الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية: فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثار اقتصادية واجتماعية وكذا السياسية، وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة ولأهدافها من جهة وأدواتها للتحقيق من جهة أخرى.

3/ مبادئ الميزانية العامة[4]:

3-1مبدأ الوحدة: يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، كما يعني أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.

3-2 مبدأ العمومية والشمولية: حيث تظهر في وثيقة الميزانية كافة التقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية، فإن كان مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة، ويمثل الإطار الخارجي للميزانية، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى ملأ هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة ولكل تقدير إيراد، دون إجراء مقاصة بين التقديرين.

---

1 زنيب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 247.

2 محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 147.

3 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبعة 2000، ص 278.

4نفس المرجع، ص 289-292.

3-3مبدأعدم تخصيص الإيرادات: وتعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجهة معين من أوجهه النفقات، فلا يجوز مثلا أن تخصص حصيلة الضرائب الإضافية على قيود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق، وإنما يجب أن يتم تحصيل جميع الإيرادات أيا كان نوعها وأيا كانت الوحدة التي تقوم بتحصيلها لحساب الخزينة العامة دون تخصيص حتى تتاح الفرصة لاستخدام إجمالي الإيرادات العامة وتوزيعها على كافة أوجه الإنفاق دون التقيد بتوزيع محدد.

3-4 مبدأ توازن الميزانية: في المفهوم التقليدي يعني هذا المبدأ تساوي جملة النفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحته، وهذا المفهوم يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض.

أما النظرية الحديثة فهي تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة، وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، كما أن هذا لا يعني أن الفكر المعاصر يستبعد فكرة التوازن، بل هو يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي البحت (المحاسبي)، فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو أدي إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة[1].

وعلى هذا الأساس سنأتي على ذكر وتوضيح نظرية التوازن الميزانية العامة للدولة، وتوضيح أيضا كل جوانب العجز الموازني وكيف يتم معالجته أو التقليل منه.

4/ نظرية توازن الميزانية العامة للدولة[2]:

يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات، عدم وجود عجز وفائض ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، وكذلك الميزانية التي تظهر الواقع الفعلي للإيرادات ونفقات السنة لمنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعنية.

ومن هنا يتضح أن توازن الموازنة يتطلب توفر عنصرين هما:

عدم وجود فائض في الموازنة العامة وهو عنصر قليل الحدوث إلا في حالات الازدهار الاقتصادي، كما أن التوازن يفترض عدم وجود عجز لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب:

1 سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 293.

2عصام بشتور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، 1983، ص 184.

- خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات،
- خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة
- عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة
- عجز المستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات التهرب الضريبي.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازني:

- عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية.
- عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير ماثلة لزيادة الإيرادات العامة.
- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الأخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة تنفيذ الموازنة.

حسب النظرية التقليدية وبخصوص توازن الموازنة أن النفقات العامة في حدودها الدنيا، وبالتالي الاقتطاع هو الأخر يكون في حدود الدنيا أما الدول الحديثة وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد بها فهي تنفق إنفاقا استهلاكيا استثماريا، بإضافة إلى الإنفاق التمويلي حتى وإن كان ذلك على حساب توازن الموازنة، ويعود ذلك إلى توازن الموازنة هو حسابي لا يأخذ بعين الاعتبار وظائف الدولة التي تفرضها الحالة الاقتصادية للبلاد، كما أن هذا التوازن هو وسيلة وليست غاية، ويكزن التوازن المالي هو جزء من التوازن الاقتصادي ووسيلة لتحقيقه. ولهذا يمكن القول أن توازن الموازنة هو حسابي أكثر منه فعلي، وتقديري أكثر منه واقعي، وهذا التوازن لا يظهر إلا عند اعتماد الموازنة من طرف البرلمان.

مما سبق يتضح أن المفهوم الكلاسيكي لتوازن الموازنة العامة يتماشى مع وظيفة الدولة آنذاك، ولا يتناسب مع وظائف الحديثة (لمنتجة)وما تسعي إليه من تحقيق إليه من تحقيق كماله كاملة، رفع مستوي إنتاج وزيادة الدخل الوطني وأخيرا تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فالموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية)، تستخدمها الدولة لإحداث أمور مرغوبة وتجنب أمور غير مرغوبة، ومنه فإن توازن الميزانية يعطي نتائج مرضية كما قد يعطي نتائج غير مرضية وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة[1].

لهذا لا يمكن المناداة بتوازن الموازنة في جميع الأوقات والحالات ففي حالة الازدهار الاقتصادي يتوفر فائض في الموازنة يمتص سيولة نقدية يؤدي حسن استخدامها إلي تحقيق عبئ التضخم، يمكن للدولة في حالات الركود الاقتصادي أن ترفع من حجم الاعتمادات وخاصة الاستثمارية فتزيد من الإنتاج وبالتالي تحريك

1عصام بشور، مرجع سابق، ص 184.

عجلة التنمية، كما أن تطبيق نظرية توازن الموازنةقد يساهم في زيادة الأزمة الاقتصادية، ففي حالة الركود الاقتصادي تنخفض الدخول والإيرادات الضريبية هذا من جهة ومن جهة أخري تضطر الدولة إلى زيادة الحجم الضريبي لتغطية النفقات الهامة، فعندئذ تكون قد اقتطعت أموال يكون الاقتصاد بحاجة ماسة لها.

بالإضافة غلى ما سبق فإن توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية محتملة التغيير في أية لحظة، وإنما تحقيقه يعني تنفيذه لوثيقة ساكنة توضح الوضع المالي للدولة، وهكذا فالتمسك بتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج عكس ما يهدف إليه، ولهذا يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن اقتصادي العام وليس غاية في حد ذاته[1].

5/ التمويل بالعجز والتوازن الاقتصادي[2]:

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية وحشد الموارد في الدول النامية ونميز للعجز المالي المفاهيم التالية:

1- العجز الموازني الشامل: يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الافتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد امتلاك أموال الحكومة.

2- الدين العام الموازني: حصيلة طرح الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من النفقات العامة، والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية الصافية.

3- العجز الجاري الموازني: وهو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية.

4- العجز المالي الموازني المحلي: وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلة طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبيل لسد هذا العجز، وتشمل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

ولقد اختلف حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات[3]:

الاتجاه الأول: المؤيد لنظرية التمويل بالعجز ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار ويسرع معدلات النمو الاقتصادي
- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل

1عصام بشور، مرجع سابق، ص 184.

2 الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام؛ دراسة ظاهرة عجز الموازنة و أثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997، ص ص 17 – 18.

3الفارس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 20- 22.

- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

الاتجاه الثاني: ويمثل الفريق المعاصر للتمويل بالعجز، وتبريرهم لذلك هو أن هذا التمويل يؤدي إلي تضخم النقدي حاد نظرا لأن البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازك الإنتاجي ضعيف، والميل الحدي للاستهلاك لدي أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة ضعف الادخار وتردي مستوي المعيشة للأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، لما نادي أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأن ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويري هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة وان يوجه نحو المشاريع الانتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب ان يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدي معدل زيادة الناتج[1]، كما لعجز الموازنة أن يمول بالقروض كما يلي[2]:

أ/ القروض العامة:

يمكن أن نقسم القروض العامة من حيث صدورها وأنواعها إلى تقسيمات متعددة يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فيمكن أن تقسم القروض إلي داخلية وأخري خارجية، إذا نظرنا إلى مصدرها كما يمكن أن تقسم إلي قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة، وذلك من وجهة نظر أجل القروض.

والقرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة، وذلك من خلال اللجوء للغير (أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد برد مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه.

ب/ الإصدار النقدي:

عندما تتزايد النفقات العامة عن الايرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الاصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعني ذلك إن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات، ويسمي هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الاصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها أو غير الحقيقة، ويعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي يلجأ إليها الدول النامية بصفة

1الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 20-22.

2 الفارس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 22.

خاصة عند عجزها عن الاقتراض أو زادة حصيلة الضرائب، ولتفادي الآثار السلبيةا لناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، ويمكن ذكر شروط إنجاح الاصدار النقدي الجديد فيما يلي:

* تميز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود

* توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الاصدار الجديد فيما بعد

* ضخ الاصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة

* تضافر السياسات الاقتصادية مثل السياسات الاستثمار وسعر الفائدة، والضرائب وذلك لضمان السيطرة على الاثار التضخمية الذي يسببها الاصدار النقدي.

مما سبق يمكن أن نقول أن العجز الناجم بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب وعدم قدرتها للحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية، والذي بمكن تسويته من خلال الموارد المحلية(زيادة الاصدار النقدي، زيادة حصيلة الضرائب)، وكذلك عجز موارد النقد الاجنبي عن تمويل السلع والخدمات المنتجة بالخارج، الامر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية والإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الاجنبية.

المبحث الثالث: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

إن دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو المدخل الطبيعي لأي بحث يتناول موضوع السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة.

ولقد ازداد دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي من فترة للأخرى، وذلك لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسساتية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمرور الوقت أصبح التدخل هذا ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وفي غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم الانكماش وعدم الاستقرار.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها

لا تستطيع الدولة القيام بدورها إلا بوضع تنفيذ سياسات اقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الاهداف

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

هناك العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

1- هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق الاهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية للبلد ما سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل باستخدام مختلف الوسائل[1].

2- تعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في

1 Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, paris, 3eme édition, p 188.

المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[1].

3- السياسة الاقتصادية هي محاولات صانعي السياسة للتأثير على حركة واتجاه الكليات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي[2].

4- السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة [3].

5- يقصد بالسياسة الاقتصادية تأثير الدولة على النشاط الاقتصادي، بهدف توجيهه في اتجاه مرغوب، وكذلك مقدار تدخلها للتأثير في عمل الوحدات الاقتصادية[4].

نلاحظ أن التعريفات السابقة اتفقت على أن السياسة الاقتصادية تتفق أنها مجموعة إجراءات وتدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية :

نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية السياسة الظرفية (المؤقتة) والساسة الهيكلية:

1- السياسة الاقتصادية الظرفية:

تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتتعلق السياسة الظرفية أساسا بالسياسة المالية والسياسة النقدية.[5]

السياسة الاقتصادية الهيكلية:[6]

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينها وبين السياسة الاقتصادية الظرفية إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا أن تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، كما يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في نجاح السياسة الظرفية كاستعمال أموال الخوصصة (وهي سياسة هيكلية) في تمويل الإنفاق العام، وبالموازاة تحتاج السياسات الهيكلية إلى سياسات ظرفية منسجمة معها، فمثلا في الاتحاد الاوروبي تزامن قرار الانضمام

---

2 عبد المجيد قدي، مدخل السياسة الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص29.

2أحمد مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الاعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 59.

1 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 208.

2 Allen and Broncnlee, economies of public finance, prentice- Hall, New York, 1948, p13.

5عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 25.

6عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص25.

إلى اليورو (وهي سياسة هيكلية) مع اعتماد سياسة مالية موجهة لتقليص العجز الموازي والمديونية العمومية، وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	المدى القصير	المدى الطويل
الهدف	التوازنات الاقتصادية والمالية قصيرة الاجل	تغير هيكل وبنية الاقتصاد على الاجل الطويل
من بين الادوات	السياسة المالية، السياسة النقدية	سياسة الخوصصة، السياسة الصناعية
النتائج	كمية	نوعية

المصدر: فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، بوصور زهرة، شرقي زينب، ص 10.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية ووسائل تحقيقها

أولا:أهداف السياسة الاقتصادية

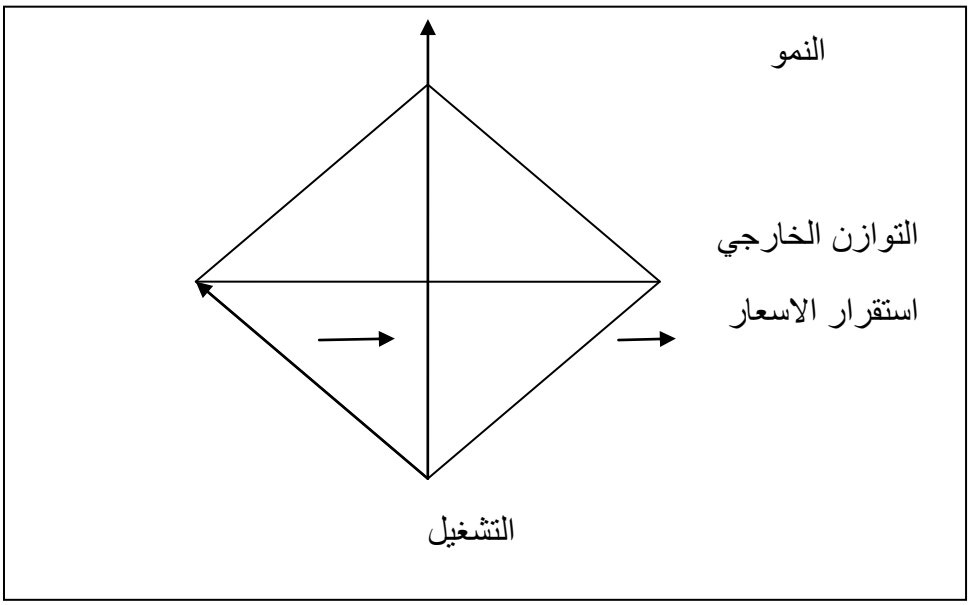
يتفق أغلب الاقتصاديين على أربعة أهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة وهي[1]:

- تحقيق معدل نمو مرتفع (البحث عن النمو الاقتصادي)
- محاربة البطالة وتوفير الشغل (البحث عن التشغيل الكامل) والتحكم في التضخم
- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

والتي يمكننا تمثيلها بيانيا كإطار عام توضيحي كالآتي المربع السحري لنكولا كالدور:

1عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 28.

شكل رقم (05): المربع السحري للسياسة الاقتصادية (لنكولا كالدور)[1]



المصدر: محاضرات

وهذه الاهداف الاساسية التي تم ذكرها وإن كانت مهمة جميعا، فإن بعضها يمكن أن يتعارض مع البعض الأخر، ولذلك فإن السعي لتحقيق أحد الاهداف يؤدي إلى التضحية بهدف أخر فالسياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم كما أن السياسات التي تهدف من خلالها إلى إزالة العجز من ميزان المدفوعات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.

1- البحث عن النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هدف مهم من أهداف السياسية الاقتصادية فهو الوسيلة الرئيسية لرفع المستويات المعيشية، وكلما زاد المعدل النمو الاقتصادي زادت الامكانيات في زيادة إيرادات الدولة ومن ثم نفقاتها على الحاجات العامة.

أ/ تعريف النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني، ويمكن تعريفه بصفة أكثر دقة على أنه الزيادة في إجمالية الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

1 نكولا كالدور، من رواد مدرسة كامبردج الجديدة التي تمت من قبل المنظرين الكنيزيين الجدد الذين واصلوا أفكار كينز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة.

يمكن أن نستخرج من هذا التعريف الخصائص التالية[2]:

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد لزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل في المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة Tبالعلاقة التالية:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة Tمطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T−1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T−1)).

ب/ عوامل النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تساعد على زيادة النمو الاقتصادي منها[3]:

– **زيادة المهارات والتعليم:** أي الاستثمار في الرأس المال البشري فعاملي التعليم التدريب يساعدان على رفع إنتاجية القوة العاملة وعم الكفاية في هذين العاملين يعد من النفقات الرئيسية التي تعيق حركة النمو الاقتصادي في الدول النامية.

– **وفرات الحجم:** يمكن أن تزداد الإنتاجية عن طريق الإنتاج على نطاق واسع.

–**الاستثمار:** أن زيادة القيمة الإنتاج الكلي لا يأتي إلا بزيادة قيمة الاستثمارات أي زيادة في الطاقات الانتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الانتاج ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي

–**التكنولوجيا:** تواصل التحليل الاقتصادي الجديد لعوامل النمو الاقتصادي أن التكنولوجيا المتضمنة السلع الرأس المالية ستؤدي إلى الزيادة الانتاجية وبالتالي معدل النمو.

– **إعادة تخصيص الموارد:** فالتخصيص الكفء الموارد يحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج الوطني ومن ثم يتحقق معدل النمو الاقتصادي.

---

1 محمد مدحت مصطفي، سمير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص93.

2محمدعبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

3محمدعبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع، ص 59.

ج/ أهمية النمو الاقتصادي:[1]

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

– **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد الساعات العمل للأفراد ويفتح لهم أفاقا التحضر والرفاهية

–**بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم بالإضافة إلى أن تدفع الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

د/ السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي: مختلف

تستخدم أدوات وإجراءات السياسة الاقتصادية للتأثر في مختلف العوامل التي تحدد النمو ومن الأمثلة على ذلك[2]:

–استخدام الإجراءات المالية والنقدية لتنشيط الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

– تشجيع البحوث والتطوير بتقديم المنح والسماحات الضريبية

– توسيع وتحسين المؤسسات التعليمية والتدريبية من قبل الحكومة

– يمكن للدولة التأثير في الطلب وجعله عند مستويات معينة ومن ثم تشجيع المشروعات على توسيع قدراتها الإنتاجية.

2/ البحث عن التشغيل الكامل:

التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال وبصيغة أخري الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم توظيف عوامل وسائل

1محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع، ص 59.

2ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية، 2008–2009، ص 43.

الإنتاج، أما التشغيل الكامل في معناه الضيق فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة، ويعتبر هذا المعني أكثر استعمالا وهو الحالة التي يكون فيها الراغبون في العمل في ظل الأجور السائدة في سوق العمل قادرين على الحصول على وظائف ويتمثل في تخفيض البطالة إلى بطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل[1]، ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة نذكر منها:

أ/ البطالة الدورية: وتوصف باسم بطالة نقص الطلب وهي مرتبطة بالدورة التجارية، حيث تتميز فترات الانكماش بانخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ثم بعد ذلك يليه تسريح العمال ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وقد وجه "كينز" اهتماما لهذا النوع من البطالة الذي يمكن القضاء عليه بإرادة سياسات الطلب.

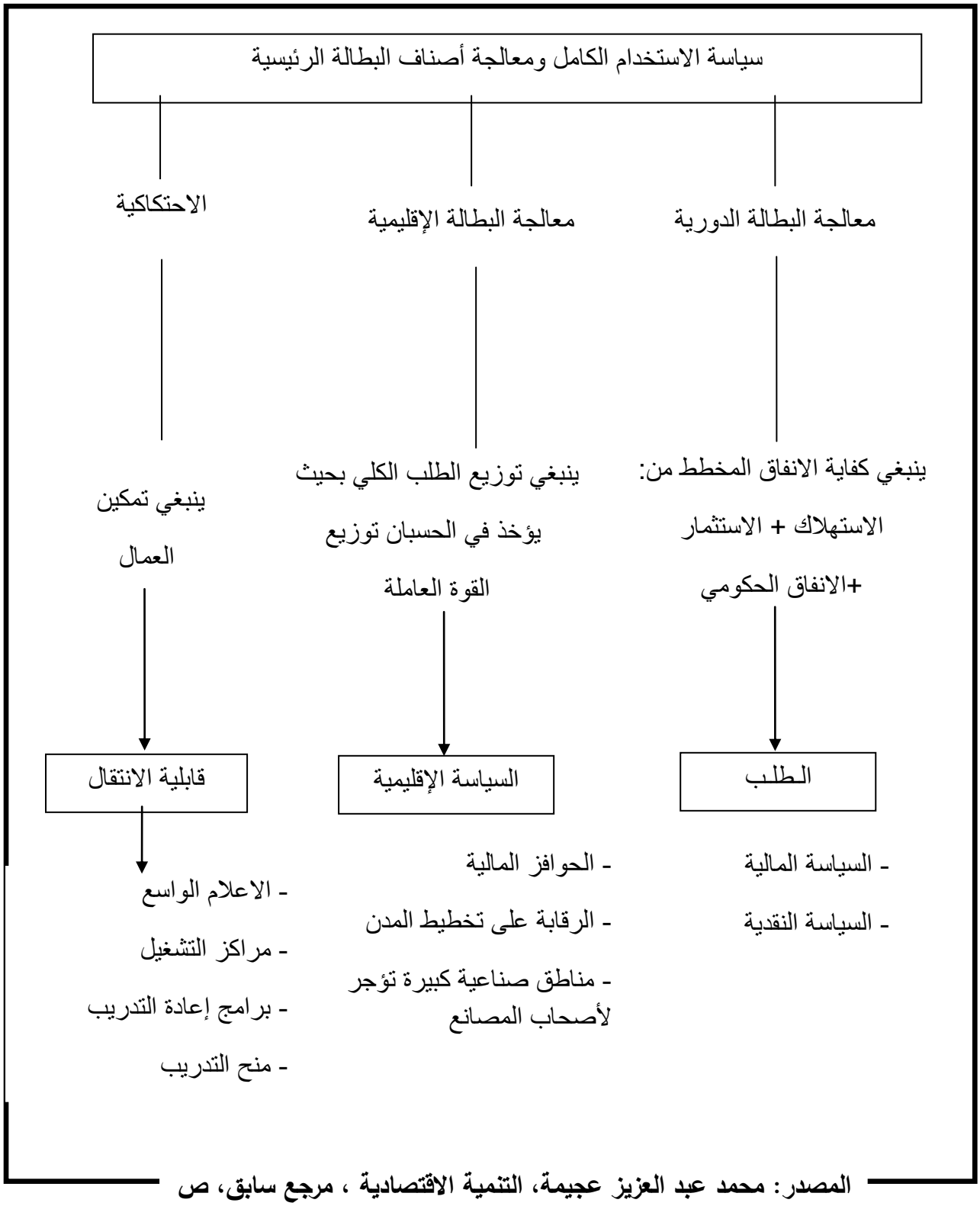
ب/البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنتج بسبب التنقل المستمر المعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدي أصحاب الأعمال التي تتوفر لهم فرص العمل.

ج/البطالة الإقليمية: وتحدث عند تعرض إحدى الصناعات المهمة المرتكزة في أحد الأقاليم إلى التدهور مما يؤدي إلى نشوء مشاكل حادة من البطالة توصف عادة بالبطالة الهيكلية.

والإجراءات والسياسات التي تستخدمها الدولة موضحة فيما يلي:

1Eenereun J politicoseconomiques, edition seuil, paris, 1996,p 6.

مخطط رقم (02): إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية



المصدر: محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص

3/ التحكم في التضخم:

لقد تم التطرق إلى تعريف التضخم من طرف العديد من الكتابات لإعطاء تعريف لهذه الظاهرة، وكتعريف عام له يعرف بأنه "الزيادة المستمرة في الاسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود[1]"ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية:

-بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد

- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج

- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج

ونظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، وكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية، ويختلف علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة حيث يري العديد من الاقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على سلع والخدمات، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي، وذلك بهدف خلق مستوي من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الاقتصاد.

وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية وتخفيض حجم الاستهلاك كما يوصف التضخم في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة، بأنه تضخم نفقة، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن في مستويات الأسعار نظرا لأن النمو الاقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي والذي بتطلب تنفيذ السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[2]

1بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 141.
2عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 119.

4/ البحث عن التوازن الخارجي:

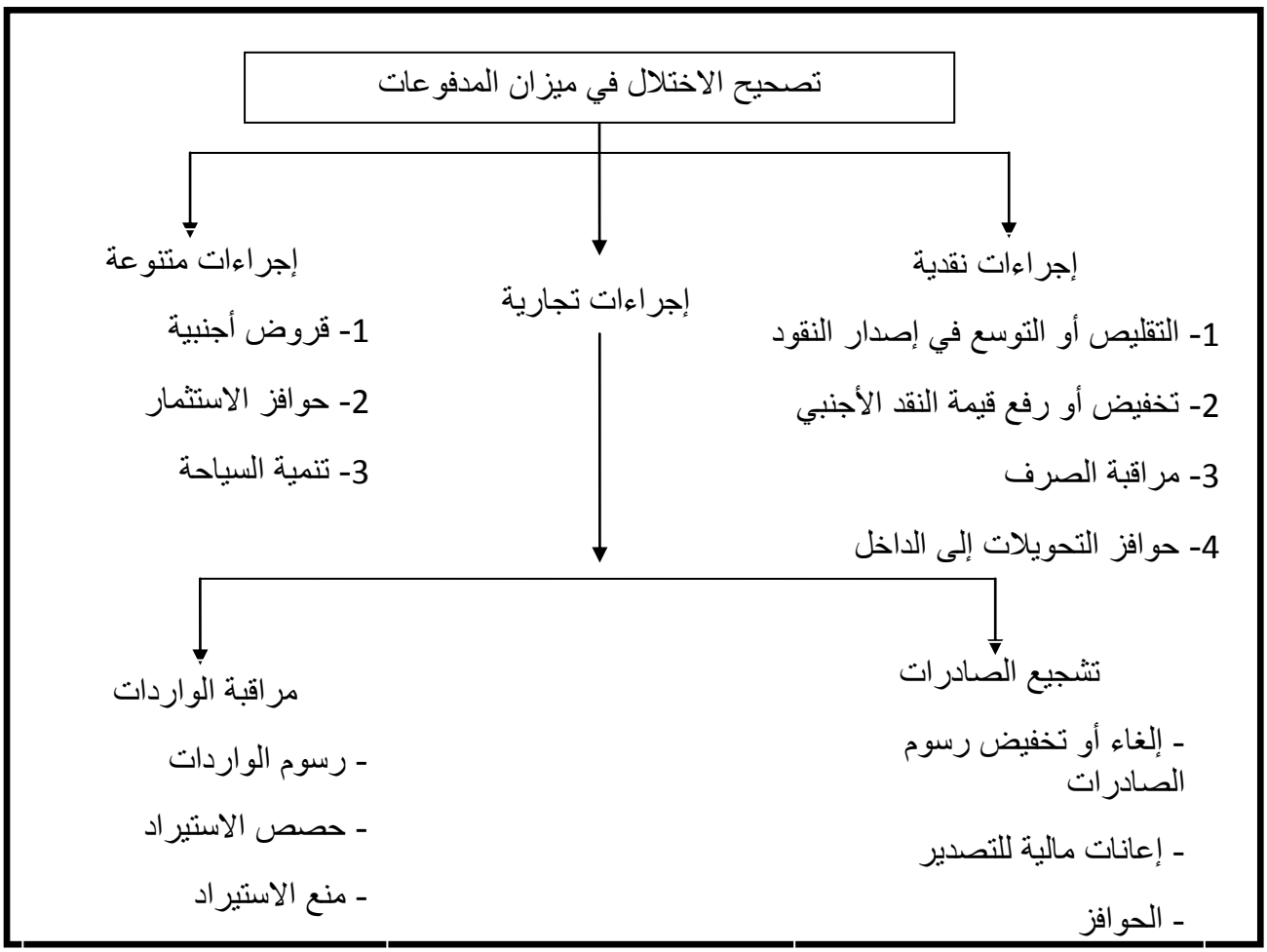
وهو توازن الميزان المدفوعات حيث يعد هذا الأخير ذو أهمية بالغة خاصة الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية كالدول النفطية والدول النامية بصفة عامة وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وتوجد عدة عوامل تؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات منها:

- النفقات النهائية الضخمة التي تنجم عنها زيادة واسعة في الاستيراد
- الدورات التجارية
- عدم الاستقرار وما ينجر عنه من خروج للأموال وتناقص الاستثمار

ولا يعد الفائض في الميزان المدفوعات مثيرا للقلق لكن نجد الدولة تبذل جهدها لكي تزيل أو تحقق العجز في ميزان مدفوعاتها وتوجه عدة إجراءات وسياسات تستخدمها الدولة لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتها. وهذا ما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط رقم (03): إجراءات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات



المصدر: محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 739.

ثانيا: وسائل السياسة الاقتصادية:

تتمثل وسائل السياسة الاقتصادية على العموم في فروع السياسة الاقتصادية والتي نذكر منها مايلي[1]:

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة وتشجيع القطاع الخاص المساهمة في القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية
- سياسة الإنفاق كترشيد الإنفاق الحكومي، مراقبة المال العام ومتابعة أوجه صرفه
- السياسات التجارية كضبط الإعلان التجاري، وضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات والتدخل في تنظيم التجارة الخارجية
- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية ، ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين
- سياسات المنافسة كمحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين الاقتصاديين
- سياسات التوزيع وإعادة التوزيع كمراعاة مبدأ التكافؤ بين القرض بتحقيق توزيع عادل للدخل والثروات
- سياسات الأجور بالتدخل في سوق، العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة
- سياسات نقدية ومالية
- سياسات الضمان الاجتماعي
- سياسات الاستثمار

1 سالمي جمال، الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتبين لنا أن السياسة المالية هي احدي أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استخدام الدولة لمختلف الإيرادات العامة، والنفقات العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

وما يمكن استنتاجه أيضا أن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في تزايد مستمر وذلك لامتلاكها لإمكانيات مالية وهذا ما نادى به بعض الاقتصاديين، ولهذا يتوجب على الدولة إتباع سياسة اقتصادية كفيلة بتحقيق مختلف الأهداف المسطرة.

ومن أهدافها أيضا تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل وتختلف السياسة في البلدان النامية، وتتنوع السياسة المالية أيضا بمجموعة من الميزات التي جعلتها محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية خاصة وأنها أداة من أدوات التدخل والتحكم، وكذا التوجيه لمختلف القطاعات.

وهنا نكون قد لمسنا المفهوم العام للسياسة المالية وكل جوانبها المختلفة، وأهدافها المقصودة.

الفصل الثالث

التحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط

تمهيد:

ارتبط تاريخ الاقتصاد الحديث بما عرف بالذهب الأسود "النفط"، كونه سلعة استراتيجية عالمية تؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بل وتعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستوياتها ونموها، فقد استطاعت أن تفرض تحكمها في اقتصاديات كاملة سواء الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي للدخل، والتي تبني من خلاله توجهاتها ومساراتها المستقبلية، أو دول التي يشكل فيها ركيزة تقدمها الصناعي، داعيا بهذا الأخير أن يكون المخطط والذي يخط معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

وقد تعرضت الدول المصدرة للنفط إلى عدة تقلبات ناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط، وأيضا بسبب أن الإيرادات النفط، قابلة للنضوب ومتميزة بعدم اليقين لأن إيرادات النفط غير محددة، ولهذا فالدول المصدرة له تواجه عدة تحديات كونها تعتمد على إيرادات النفط في اقتصادها من بينها الجزائر.

لهذا وفي الاعتماد الكبير على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع هذه الأوضاع والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في الأول إلى:

المبحث الأول: انهيار وتراجع أسعار النفط2014 (الأسباب والآثار)

المبحث الثاني: انعكاسات تقلب أسعار النفط على التوازنات المالية(الإيرادات ،النفقات ،الميزانية العامة)

المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: انهيار وتراجع أسعار النفط 2014

يحتل قطاع البترول موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول في هذا المبحث دراسة أسباب انهيار أسعار النفط وأثار المنجرّة على اثر هذا الانهيار.

المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار النفط

سنتطرق في هذا المطلب إلى سبعة أسباب رئيسية وهي كالتالي:

يعتبر العرض والطلب المحدد الرئيسي لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد العالمي، وباعتبار النفط سلعة حيوية فإن الموازنة بين عرضها والطلب عليها هي المحددة لسعرها، وسنتطرق هنا إلى مكونات كل من العرض والطلب على النفط في العالم، ونوضح أهم التطورات الحاصلة عليها خلا فترة الأزمة.[1]

أولا: العرض

يعتبر النفط أهم سلعة متداولة في عالمنا اليوم، فهو يشكل موردا هاما للدول المصدرة أو عنصرا أساسيا في سلاسل التوريد للدول والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، إذا ما تتبعنا المصادر الرئيسية للنفط في العالم نجد الترتيب التالي حسب الكمية المنتجة والمصدرة يوميا.

[1] حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015 ملتقى دولي بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة المدية، الجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2015،ص2.

الجدول رقم(04): أهم مصادر النفط في العالم إنتاجا وتصديرا.

	الدولة	الإنتاج/التصدير (مليون للبرميل يوميا)
الدول المنتجة	الولايات المتحدة الأمريكية	11.644
	السعودية	11.505
	روسيا	1.0838
	كندا	4.292
	الصين	4.264
	الإمارات العربية المتحدة	3.712
	إيران	3.614
	العراق	3.285
	الكويت	3.123
	المكسيك	2.784
	فنزويلا	2.719
الدول المصدرة	السعودية	7.871
	روسيا	4.710
	الإمارات العربية المتحدة	2.701
	العراق	2.390
	نيجيريا	2.193
	الكويت	2.058
	فنزويلا	1.937
	أنجولا	1.667
	المكسيك	1.271
	إيران	1.215

المصدر: منشورة منظمة الأوبك 2014

وقد عرف العرض العالمي من النفط، ارتفاعا متزايدا في السنوات الأخيرة، وكان كفيلا بزيادة النسبة على الطلب، وهو ما بينه الشكل الموالي، وللتفصيل أكثر في مكونات عرض النفط ومعرفة أسباب ارتفاعها المتزايدة في الفترة الأخيرة ومصدر هذه الزيادة نقدم هنا تحليلا لمكونات[1]

1/منضمة الأوبك(OPEC): يمثل إنتاج الأعضاء في منضمة الأوبك أكثر من ثلث:

الإنتاج العالمي من النفط، حيث بلغ إنتاجها في الربع الأول من سنة 2015 في المتوسط حوالي36.7 مليون برميل يوميا، وهو ما يمكنها من التأثير في أسعار هذه السلعة بشكل كبير إذا أرادت الدول الأعضاء ذلك.

تتكون هذه المنظمة من مجموعة من:

– **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE):** الدول المتقدمة ويقارب إنتاجها 24 مليون برميل يوميا، وتأتي على رأس الدول المنتجة في هذه المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 11 مليون برميل يوميا و النرويج بحوالي 2مليون برميل يوميا.

– **دول الاتحاد السوفياتي سابقا(FSU):** تمثل هذه الكتلة حوالي16% من الإنتاج العالمي وهي تتكون من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا.

– **دول أخرى:** ويأتي على رأسها الصين وبلدان شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، أين نجد في الطليقة: الصين ،المكسيك وفنزويلا (كمية إنتاج هذه الدول ثم الإشارة إليها في الجدول رقم(05)أعلاه.

إن هذه الكتل هي أكبر مصادر العرض العالمي للنفط، وعليها فأي تغيير في عرض واحدة منها سيؤثر لا محالة على العرض الكلي، لذلك سنحاول تتبع مصدر الزيادة في العرض العالمي من خلال تحليل تغيرات العرض في الكتل الرئيسية، مما سبق نستنتج أن الزيادة الحاصلة في المعروض من النفط العالمي تعود للزيادة في العرض الأمريكي، والتي تعود بدورها إلى الطفرة العاملة في مجال الغاز الصخري، أين انتقل المخزون الأمريكي من 5.9 مليار برميل إلى 45.5 مليار برميل، إذ ستتحول الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 2015 من السعودية وروسيا.[2]

ثانيا: الطلب

عرف إجمالي الطلب العالمي على النفط نموا قدرب2.9%خلال النصف الأول من سنة مقارنة بالنسبة للسنة الماضية، وهو ما يظهره الجدول التالي:

[1] حمزة رملي، مرجع سابق،ص4.

[2] المصدر :منشورة الأوبك 2014.

الجدول رقم(05): الطلب العالمي للنفط2015.

	الدولة	الطلب
OCDE	أمريكا الشمالية	24.14
	أوروبا	13.61
	آسيا	7.695
	المجموع	**45.445**
الدول النامية	آسيا	11.37
	أمريكا اللاتينية	6.835
	الشرق الأوسط	8.225
	إفريقيا	3.68
	المجموع	**30.11**
دول أخرى	دول الاتحاد السوفياتي سابق	4.78
	دول أوربية أخرى	0.68
	الصين	10.5
	المجموع	**15.955**
الإجمالـي		**92.23**

المصدر: منشورة الأوبك 2014.

من خلال الجدول نستنتج أن الوفرة الكبيرة في عرض النفط العالمي سببها الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج من خارج دول أوبك، وبالتحديد في الو.م.أ المتأتي أساسا من زيت الصخري، هذه الزيادة التي غطت على الانخفاض الحاصل في الإنتاج الخاص بدول الأوبك وعليها فأزمة انخفاض أسعار النفط ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع العرض وليس إلى ضعف الطلب العالمي كل هذا أدى إلى تفوق الو.م.أ على السعودية في القدرات الإنتاجية للنفط، كما يوضحه الجدول رقم(06) أعلاه وكنتيجة لذلك فأن أكبر مستورد للنفط في العالم(الو.م.أ) أصبح يوفر الكثير من احتياجاتها من النفط، بواسطة عمليات الحفر والاستكشاف اليومي للغاز الصخري، وكواقع عملي فقد تخلت الو.م.أ عن استيراد 400 ألف برميل يوميا من نيجيريا، هذه الأخيرة لجأت إلى الأسواق الآسيوية لتعريف هذه الكمية، أي أن الو.م.أ ضربت الطلب العالمي من جهة ومن جهة أخرى هي سائرة في اتجاه ضرب العرض.[1]

[1] حمزة رملي، مرجع سابق، ص6-5.

ثالثا: تباطؤ في الصين والدول الناشئة

بعد انفتاح الأسواق العالمية اليوم وتحرير التجارة أصبح العالم أكثر ترابطا مع بعضه البعض وعليه فإن أزمة صغيرة تحدث في أي دولة من الدول الأكثر تصنيعا في العالم ستؤدي إلى تأثر بقية الدول، ولعل هذا ما تؤكده المقولة "إذا عطس الصين فإن كل العالم سيصاب بالزكام" من خلال هذا الطرح فإن الصين الهند وحتى البرازيل والدول الناشئة عامة أصبحت تمثل شطرا كبيرا من الطلب العالمي، وأي تذبذبا أو تراجع في نموها سيؤدي بالضرورة إلى أزمة في أسعار النفط، وهذا الذي يحدث في الفترة الأخيرة،(خاصة في أواخر أوت 2015) مع استمرار وصول الأخبار السيئة من الأسواق الصينية، حيث عرف سعر البرميل من النفط تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، صاحب عدم الاستقرار في الأسواق المالية الصينية والعالمية عامة وعليه فهناك علاقة وثيقة بين سلع النفط اليوم والأحوال الاقتصادية في أكبر الاقتصاد في العالم وهو الصين.

رابعا: موقف منظمة الأوبك

يعتبر موقف منظمة الأوبك مفصليا في أزمة أسعار النفط في الفترة الحالية، حيث أن ثقل هذه المنظمة والناتج من الكمية والحصة التي تتمتع بهما في السوق(حوالي40%)، فأي قرار بزيادة أو تخفيض هذه الحصة سيكون بمثابة الزر الذي يكبس لزيادة السعر أو تخفيضه، ونحاول هنا إبراز الموقف الذي اتخذته منظمة الأوبك اتجاه تهاوي الأسعار.

كان الهدف الأساسي منذ إنشاء منظمة الأوبك هو البحث عن الاستقرار ومحاولة إيجاد سعر عادل للنفط في الأسواق العالمية، غير أن الأزمة الأخيرة عرفة تحولا جذريا في قرارات ومساعي المنظمة، وهو ما ظهر في مواقف عدد من الدول، أغلبها خليجية وعلى رأسها السعودية، وهو الأمر الذي جعل بوادر الانقسامات تطفو على السطح، ولعل دعوات الدول كفنزويلا والجزائر لعقد اجتماعات طارئة للمنظمة للنظر في قضايا الحصص ورفض المنظمة للدعوات كان من بين الدلائل الكثيرة على ذلك، وكان موقف إيران باتهام مباشر لدول خليجية بمحاولة الإبقاء على الأسعار في المنحنى التنازلي في غايات غير مبررة.[1]

ونأتي إلى شرح الموقف الأكثر وزنا وهو موقف العربية السعودية والتي أصرت دائما على الإبقاء على الحصص الإنتاجية على حالها، لكن ما هي الغاية من هذا الموقف؟

الجواب أتى على لسان عدد من المسؤولين السعوديين بمحاولة إخراج المنتجين الهامشيين المستفيدين من الأسعار المرتفعة في إشارة إلى الغاز الصخري بمعنى أن تخفيض الأسعار النفط ستقضي بعدم الجدوى لعملية استخراج الغاز الصخري المكلفة باعتبارات أن استخراج برميل من الغاز الصخري يكلف مثيل استخراج 3براميل من النفط العادي زيادة على التكلفة البيئية .ولكن لا يمكن النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها منتج هامشي وهي الأول عالميا اليوم من حيث الكميـة المنتجة وأيضا لا يمكـن اخراج الغاز الصخري من السوق بسبب

[1] حمزة الرملي، مرجع سابق،ص8-9.

التكاليف، لأن الغاز الصخري يحقق تحديات كبيرة رغم التكلفة والمزيد من الاكتشافات وكسب المزيد من الخبرة وتطوير التقنيات.

كما أنه من غير المعقول الاعتماد على فرضيات البيئة.

مما سبق نستنتج أن موقف الأوبك بعدم تخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء هو السبب الرئيسي لاستمرار تراجع الأسعار، وعليه يمكن القول أن انهيار سعر النفط في 2014 مرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية.[1]

خامسا: الاتفاق الإيراني والأسباب السياسية

يرى بعض المحللين أن ما يجري في أسواق النفط يعد عقابا جماعيا،[2] إذا اتفقوا منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا والضغط عليها بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

وما يشجع على تبني هذا الطرح هو الإخفاقات المتكررة لمنظمة الأوبك في اجتماعاتها، زيادة على أنباء خفض بعض الشركات الكبرى في الخليج لأسعار بيعها.

كما أن الاتفاق الإيراني مع السداسية بشأن الملف النووي جعل الأسعار تهوي إلى ما دون، الخمسين، خاصة بعد التقديرات التي أشارت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لإيران بمليون برميل يوميا، وهي التقديرات التي زادت من حدة الأزمة النفطية.

سادسا: السوق الموازي

رغم أن تأثير السوق الموازي غير كبير على الأسعار إلى أن تنامي الحروب والفوضى في بعض الدول النفطية انعكس وتجلى في فوضى تسيير واستيراد، ومن بين فروع التجارة التي مستها الفوضى فرع المحروقات وهو ما يحدث في ليبيا، العراق وسوريا، حيث يتردد أن هناك سوق موازية تمتد من الموانئ الليبية إلى أربيل في العراق

[1] محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2015ص7.

[2] أسماء حميدوش، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، دراسة حالة الجزائر من 2005-2015 مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية جامعة المدية سنة 2015-2016ص129.

ودير الزور في سوريا، وقيام مجموعات مسلحة ببيع النفط، بما توفر من أسعار غالبا ما تكون منخفضة، زيادة على خفض بعض الشركات البترولية الكبرى في الخليج لأسعار بيعها.[1]

سابعا: المضاربة

رغم الأثر الذي يحدثه العرض والطلب على أسعار البترول إلا أن من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تذبذب الأسعار هي المضاربة، فقد تعمل على حدوث تغيرات إما بالزيادة أو النقصان، وبما أن السعر الحالي للبترول في تراجع فقد أرجعه المختصين إلى المضاربة في الأسعار.

وهذا ما جاء من خلال تصريح للأمين العام لمنظمة الأوبك عبد الله البدري بحيث أنه رغم الزيادة الطفيفة لارتفاع العرض والطلب(بالنسبة للعرض فنسبته لم تتغير بحيث تحافظ الأوبك على نفس نسبة الإنتاج منذ سنوات وهي بحدود 30مليون برميل يوميا) إلا أنه لا يمكن أن نفسر بهذا الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول التي تراجعت بحوالي 50% خلال سنة 2014.[2]وتعمل المضاربة على التأثير على أسعار البترول من خلال المواقف الحاصلة في سوق أسعار العقود الآجلة، بحيث تم التنبؤ في أسواق العقود الآجلة بارتفاع كبير للأسعار فإنه سيكون من الأفضل زيادة تخزين وتقليل الإنتاج وهذا ما، سيؤدي إلى تغيير الأسعار المستقبلية حسب سلوك المضاربين، أي من خلال قيام المضاربة برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنكم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.[3]

وكخلاصة لما سبق وفي اختصار شديد يمكن القول أن الأزمة الحادثة في مجال النفط وبعد البحث تبين أنه وبغض النضر عن الأسباب فالمتسبب فيها هما دولتان تملكان، أكبر اقتصاد في العالم، الأولى من جهة العرض الولايات المتحدة الأمريكية، الثانية من جانب الطلب الصين، وكل هذا بمباركة من بعض الدول أعضاء الأوبك.

المطلب الثاني: أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع البترول موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثار تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

[1] حمزة رملي، مرجع سابق،ص9-10.

[2] حمزة الرملي، مرجع سابق ص9-10.

[3] حمزة الرملي، مرجع سابق، ص130.

أولا: الآثار الاقتصادية

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى انقطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول أثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهميتها فيما يلي:[1]

1-الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك، تراجعا قدره 18% حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014، نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م.

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

2-ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات وكذا المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية الخاصة.

وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة، فعندما انخفض سعر البترول إلى سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجز خلال السداسي الأول من سنة 2014م، قدر بـ1.32 مليار دولار مقابل فائض قدره بـ0.88مليار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للمصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014م، بعد أن بلغ في نهاية 2013م حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مـرة أخرى إلى 185 مليـار دولار في نهايـة شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

[1] بوفليح نبيل، "دور الصناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية" أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3،ص 5-6.

وتشير التوقعات إلى استمرار وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار نهاية عام 2015 وما يعادل 28 شهر من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014م، والتي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات.

3- الناتج الداخلي الخام:

أن الانكماش في الواردات ستميد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري، حيث أنه لن يتجاوز 39% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب بل يتصدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي:[2]

1- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:

إن هناك علاقة بين أسعار ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات، ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م. وعلاوة على ذلك تجميد المشاريع الكبرى التي ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي وكذا اجتماعي مثل الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط 2015-2019 بما فيه مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذه مخطط معدل 552 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5سنوات.

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص ص6-7.

[2] مريم شطيبي محمود ،مداخلة، مرجع سابق،ص 9.

2- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى5% خلا عام 2015م مقارنة بسنة 2014م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة تشهد ارتفاعا يصل لنحو 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015م، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية وخاصة وأن سياسة الأجور مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادة في الأجور، ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3- تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في زيادة التوترات الاجتماعية، حيث أن الإيرادات النفطية في الجزائر ليست قادرة على تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتياجات الاجتماعية في العديد من المناطق من الجزائر ويتوقع زيادة وتصبح أكثر حدة في المستقبل حيث تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية وكذا زيادة الأسعار وتدهور القدرة الشرائية يؤدي إلى زيادة غضب الشعب وهذا يهدد السلم الاجتماعي.[1]

4- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات تراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد إجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء دور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية، بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعهما يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، فالمبلغ الذي تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80مليون دولار وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.

ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنع الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة افريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.[2]

[1] مريم شبيطي محمود، مداخلة مرجع سابق، ص ص 10-11.

[2] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص11.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلب أسعار النفط على التوازنات المالية:

تمهيد:

في سنة 2015، وللسنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553.2 مليار دولار أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دينار(7.3 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014) بينما تم تمويل عجز السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي، المودع لدى بنك الجزائر، فإن تمويل العجز الميزاني لسنة 2014 ولسنة2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من قائم هذا الصندوق.

نتج الارتفاع الكبير للعجز ب103% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، على حد سواء عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (−11.1%) المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات (−30%) وعن الارتفاع في نفقات الميزانية (9.4%).

المطلب الأول: إيرادات الميزانية:[1]

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015، 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار(11.1%) نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية، كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات(1014.9 مليار دينار أي ما يعادل −30%) وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دينار(16.2%).بنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت الإيرادات الكلية في 2015 لتبلغ 30.8% مقابل 33.3% في 2014 و 35.8% في سنة 2013.في ظرف يتسم بانخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي، بينما بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة نسبيا، متراوحة بين 19.5% في 2013 و18.7%في 2014 وبلغت 20.3% في سنة 2015.

انخفضت إيرادات المحروقات في 2015 بنسبة 30%(مقابل انخفاض ب7.9% في 2014)، منتقلة من 33884 مليار دينار في 2014 إلى 2373.5 مليار دينار في 2015، أصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 1.4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية لسنة 2015، على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل)، مقابل 2.15 مرة في سنة 2014، نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية بلغت إيرادات المحروقات 46.5% في سنة 2015، مقابل 59% في 2014 و61.7% في 2013 ، وتغطي 31%من نفقات الميزانية الكلية مقابل 48.4% في 2014 و61.1% في 2013، وبالمثل وبعدما كانت هذه الإيرادات من المحروقات تمثل 75.4% من النفقات الجارية في سنة 2014، أصبحت لا تمثل سوى 51.4% منها في سنة 2015، مما يعكس تدهورا في تغطية

[1] بنك الجزائر–التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر– التقرير السنوي 2015 الإصدار نوفمبر 2016 ، ص77.

النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات وقد يندرج هذا التدهور في التغطية ضمن توجه على المدى المتوسط نظرا لأفاق استقرار متوسط سعر البترول عند مستويات ضعيفة إلى 2019.

بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2015، 2729.6 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 16.2% مقابل 3.1% في 2014، انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 41% في 2014 إلى 53.5% في 2015، لاسيما بسبب انخفاض الضريبة البترولية، وتمول هذه الإيرادات 35.7% من النفقات الكلية مقابل 33.6% في 2014، ولم تغطى النفقات الجارية بواقع 59.1% في 2014.

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إيرادات خارج المحروقات ب12.6% في سنة 2015، لتبلغ 2354.7 مليار دينار مقابل ارتفاعا بـ3% فقط في 2014،نجمت هذه الزيادة المعتبرة في الإيرادات الضريبية بواقع أكثر من النصف، عن زيادة الضريبة على المداخل والأرباح والتي بلغت 17.4%فيما يخص هيكل الإيرادات الضريبية وتطوره، فإن التوجهات المسجلة خلال الفترة من 2002 إلى 2014 تبقى قائمة، إذ تمثل الضرائب على المداخل والأرباح نسبة 43.9% من الإيرادات الضريبية في 2015(41.1% سنة 2014في ارتفاع ب1.8نقطة).بينما لم تكن تمثل إلا نسبة 23.2% في 2002، في حين تمثل الضريبة على السلع والخدمات نسبة 35% في انخفاض قدره 1.7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، مقابل 46.3% في 2002 وتمثل الحقوق الجمركية نسبة 17.5% أي بتراجع قدره 0.2 نقطة مئوية، مقابل 26.6% في 2002.[1]

الجدول رقم (06): تطور هيكل الإيرادات الضريبية(بالنسبة المئوية):

	2002	2007	2012	2014	2015
الضرائب على المداخيل	23.2	33.7	44.8	42.1	43.9
الضرائب على السلع والخدمات	46.3	45.3	37.5	36.7	35.0
الحقوق الجمركية	26.6	17.4	14.6	17.7	17.5

يبين أيضا تطور هيكل الضرائب على المداخل والأرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات النقص في تحصيل الضريبة مباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية.

[1] بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

بالفعل فيما يخص الضرائب المباشرة، وعلى الرغم من أن السنة قيد الدراسة لا تؤكد التوجيهات القوية التي لوحظت خلال الفترة ما بين 2002 و2014، أي ارتفاع وزن الضرائب غلى الأجور وانخفاض الضرائب على أرباح الشركات، إلا أن هيكل الضرائب المباشرة على المداخل بين ضعف مستوى تحصيلها، وهذا ما يتعارض مع حصة وتطورها في فوائض الاستغلال في القيمة المضافة الصافية للأنشطة الدقيقة خارج المحروقات والفلاحة، كما بين هيكل الضرائب ثقل الإعفاءات المختلفة على إيرادات الميزانية.

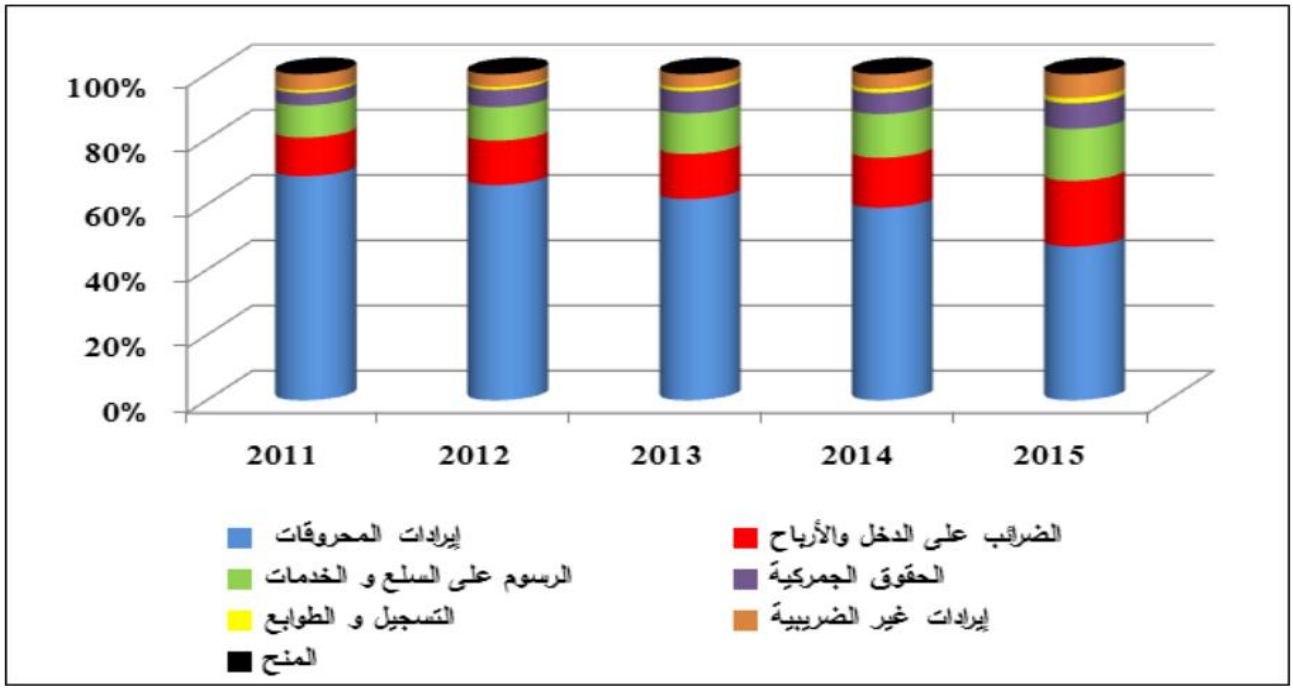
الجدول رقم(07): تطور هيكل الضرائب على المداخل والأرباح:

الضرائب على المداخيل والأرباح	2002	2007	2012	2013	2014	2015
الضرائب على الأجور	47	48.4	64.1	60.1	60.4	57.7
ضرائب أخرى	53	51.6	35.9	39.9	39.6	42.3

فيما يخص الضرائب الغير المباشرة، ارتفعت حصة الضريبة على القيمة المضافة والاقتطاعات من الواردات، حيث انتقلت من 35.4% في سنة 2002 إلى 57.2% في 2014، لتبلغ 59% في 2015، مع الانخفاض المرافق في حصة الضريبية على القيمة المضافة من الأنشطة الداخلية، حيث انخفضت بما يقارب 5.6 نقطة مئوية في هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بالاقتطاعات وبالضريبة على القيمة على المنتجات البترولية، التي كانت تمثل نسبة 20% من الضرائب على السلع والخدمات في سنة 1997، فقد انخفضت حصصها من الضريبة غير المباشرة تدريجيا حتى أصبحت شبه معدومة.

الشكل رقم(06): هيكل إيرادات الميزانية



المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016.

يفسر التراجع والضعف النسبي في الضريبة المباشرة على الأرباح وفي الضريبة الغير المباشرة على الأنشطة الداخلية وعلى المنتجات البترولية، وبالتراجع في قدرة تحصيل الضريبة العادية ، تشكل هذه العناصر الضريبية مورد جد معتبر للمداخل الكامنة والتي يمكن أن تساهم في ضمان قابلية استمرار المالية العامة، على المدى المتوسط إن اتخذت إصلاحات هيكلية في مجال السياسة الضريبية وجهود في مجال التحصيل.

الجدول رقم (08): تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات(بالنسبة المئوية)

الضرائب على السلع والخدمات	2002	2007	2012	2013	2014	2015
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات	35.4	49.5	57.9	59.7	57.2	59
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية	45.2	48.6	39.3	37.2	40	39.6
رسم على القيمة المضافة على الموارد البترولية	4.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اقتطاعات على المواد البترولية	14.5	1.2	0.1	0.1	0.0	0.0

فيما يخص الإيرادات غير الضريبة التي كانت تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، فقد ارتفعتبنسبة45% منتقلة من 258.5 مليار دينار في 2014 إلى 374.9 مليار دينار في 2015، نتج الارتفاع المعتبر للإيرادات غير الضريبية عن الارتفاع الاستثنائي لإيرادات ممتلكات الدولة والإيرادات المختلفة، والتي تضاعف 3.26مرة، منتقلة من 76 مليار دينار إلى 247.5 مليار دينار مؤدية بذلك إلى رفع حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج قطاع المحروقات من 11% في 2014 إلى 13.7% في 2015.

المطلب الثاني: نفقات الميزانية:[1]

في 2015، بلغت نفقات الميزانية الكلية 7650.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار في 2014، أي بارتفاع قدره 9.4%، بعد الارتفاع الأقوى المسجـل سنــة 2014(16.1%) مقابل انخفاض ب 14.6% في 2013، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81% في هذا الارتفاع.

ونسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015إلى 64.1%، مقابل 40.6% في سنة 2014 و36.2% في سنة 2013، في وضع اتسم بانخفاض في قيمة الإجمالي الناتج الداخلي، كذلك وإلى حد أقل، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات لتبلغ 56.9% مقابل 55.6%في سنة 2014.

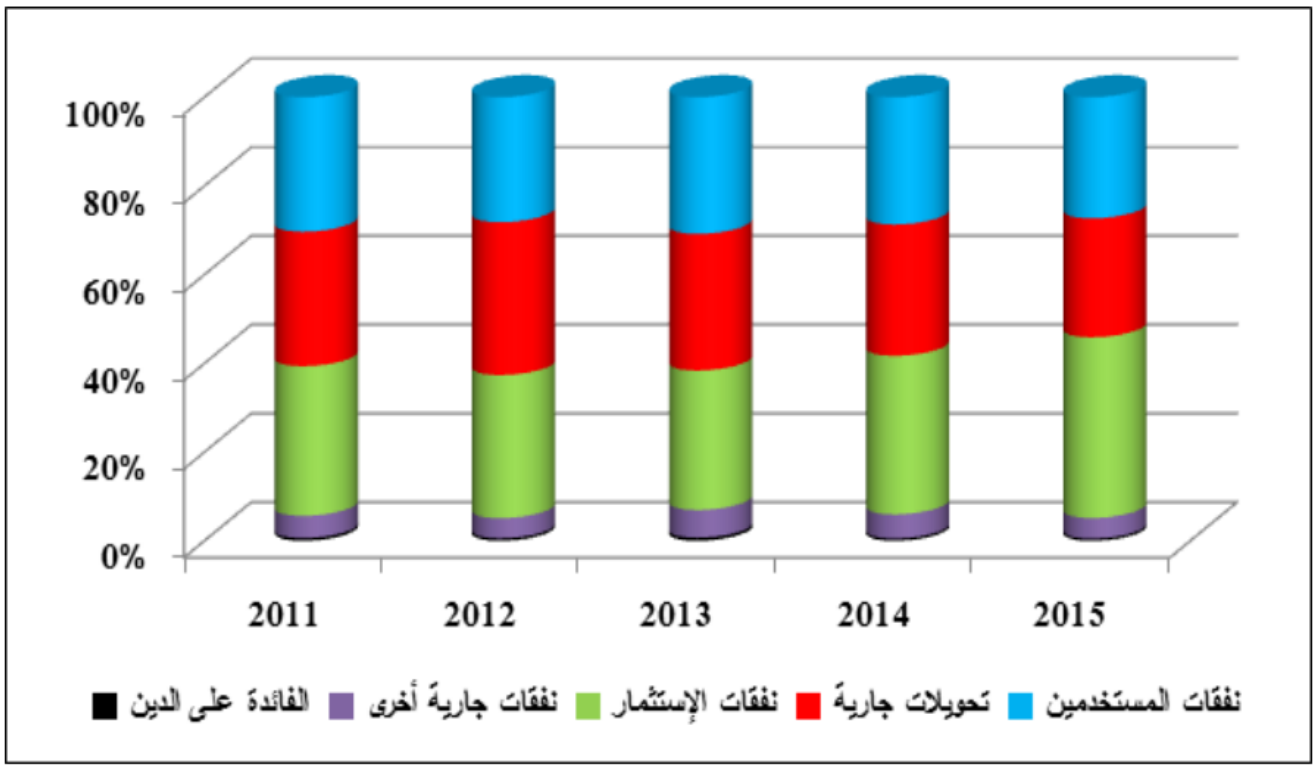
أدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2015 بمبلغ 4972.3مليار دينار و3885.8 مليار دينار على التوالي، استهلكت نفقات التسيير بواقع 92.9% وبواقع 78.2% بالنسبة لنفقات التجهيز.

بعد أن انخفضت في 2013 بنسبة 13.6% ارتفعت النفقات الجارية من جديد في سنة 2014(+8.8%) وواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (+2.7%) لتبلغ 4617مليار دينار، عكس سنة 2014،هذا الارتفاع في النفقات الجارية(+122.7مليار دينار) كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين، في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحولات الجارية(−68.2مليار دينار)، بما في ذلك الخدمات الإدارية.

كان استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي المنتهج منذ سنة 2011، باستثناء سنة 2013، ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع النفقات الجارية. وبالفعل، وبعدما انخفضت في سنة 2013، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد في سنة 2014(32.2%)واستمرت في ارتفاعها في سنة 2015 بوتيرة 21.5% لتبلغ 3039.3 مليار دينار، ممثلة 18.3% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 14.5% في سنة 2014 و11.4% في سنة 2013.

[1] بنك الجزائر مرجع سابق ص81.

الشكل رقم (07): هيكل نفقات الميزانية



المصدر: بنك الجزائر التقويم السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز(+537.9مليار دينار) أساسا عن ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214.2مليار دينار) وقطاع السكن (187.4 مليار دينار) أما نفقات قطاع المناجم والطاقة(التوزيع العمومي للكهرباء والغاز)، التي انتقلت من 2.9 مليار دينار في 2013 إلى 111.7 مليار دينار في 2014، فقد ارتفعت قليلا خلا 2015، لتبلغ 114.7 مليار دينار.[1]من الجانب الهيكلي، تبقى نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز، متبوعة بالنفقات الخاصة بالسكن وبالفلاحة وبالتربية والتكوين "نفقات متفرقة" ومن ناحية التطور، يجدر الذكر بشكل خاص، بارتفاع حصة النفقات الموجهة إلى قطاع السكن، التي انتقلت من 13.5% في سنة 2013 إلى 20.3% في سنة 2015.

يبين الجدول التالي توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية:

[1] بنك الجزائر مرجع سابق ص83.

الجدول رقم (09): توزيع وتطور أهم النفقات العمومية للتجهيز(بالنسبة المئوية).

	2013	2014	2015
المناجم والطاقات	0.15	4.5	3.8
كهرباء وتوزيع الغاز	0.15	40.5	3.8
الفلاحة – الموارد المائية	14.4	11.6	10.0
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	37.2	32.7	34.0
التربية – التكوين	10.8	7.7	7.5
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	6.1	4.5	4.5
السكن	13.5	17.1	20.3
نفقات أخرى	10.9	16.3	13.1

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

المطلب الثالث: عجز الميزانية

في سنة 2015، سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دينار، أي 15.4% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 7.3%في 2014 و0.4% في 2013، نتج هذا العجز المعتبر عن كل من ارتفاع النفقات العمومية(+660.6مليار دينار)وعن انخفاض إيرادات الميزانية(−653.3 مليار دينار).

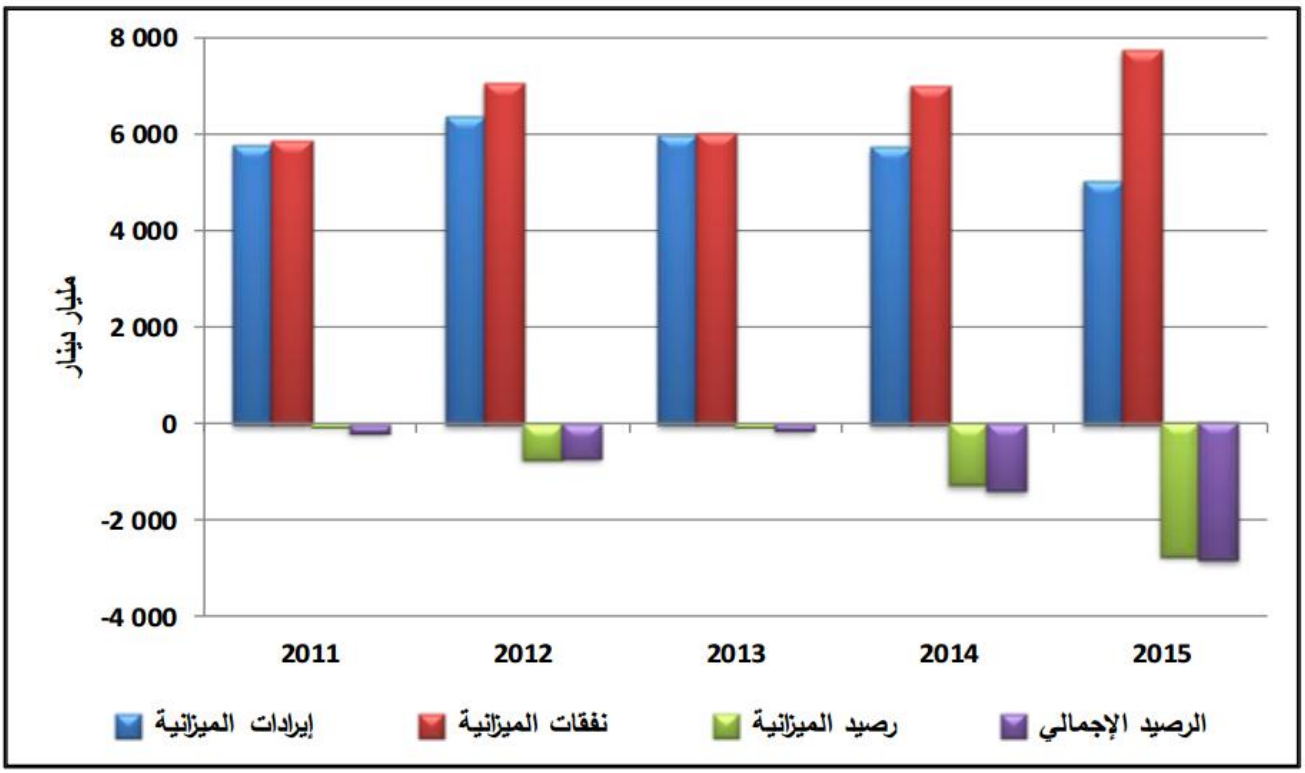
بلغ تدفق الادخار العمومي (إيرادات كلية مطروحة منها نفقات التسيير)486.1 مليار دينار مقابل 1244.1 مليار دينار في سنة 2014، وبالتالي لم يتم ادخار سوى 9.5% من إجمالي الإيرادات في 2015مقابل 21.7% في سنة 2014.

مول مبلغ الادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2015،بواقع 16% مقابل 49.7%و96.5% في 2013، مؤديا إلى إنتاج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 2621.7 مليار دينار نتيجة لذلك انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية المعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر(صندوق ضبط الإيرادات)بـ2336 مليار دينار، ليبلغ قائمها 2072.2 مليار دينار، مقابل 4408.5 مليار دينار في نهاية2014.

لا تمثل قدرة التمويل هذه سوى 12.4% من إجمالي الناتج الداخلي و40.6 % من الإيرادات الكلية و27.1%من النفقات العمومية الكلية، بلغت هذه النسبة في سنة 2014، على التوالي،25.6% و76.8% و63%.

إجمالا: تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي 2014و 2015 أساسا باقتطاع من قائم صندوق ضبط الإيرادات، انخفض هذا القائم في نهاية 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار، بعدما كان يبلغ 5563.5 مليار دينار في نهاية سنة 2013، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة62.8% خلال سنتين.[1]

الشكل رقم(08): مؤشرات المالية العامة في الجزائر



المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016

المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في مواجهات تقلبات أسعار النفط

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط منها الجزائر، ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت تسميتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ"صندوق ضبط الموارد".

وسنحاول التطرق إليه في هذا المبحث وذكر كل ما يتعلق به.

[1] بنك الجزائر مرجع سابق ص84-85.

المطلب الأول: ضبط الإيرادات

لقد قامت الحكومة الجزائرية باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق علمّا أن هذا الصندوق خضع لعدة تعديلات مهمة في 2004 و2006.[1]

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصص الخاصة، أهم ما يميزه أنه مستقل عن الموازنة العامة للدولة.[2]

ثانيا: مصادر تمويل ضبط الإيرادات

وإنّ مصادر تمويل هذا الصندوق هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

ثالثا: مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية أو استعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا، على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

رابعا: دور صندوق ضبط الإيرادات[3]

لقد لعب هذا الصندوق دورا مهما في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحقيقه للأهداف المحددة له، والمتمثلة في تميل الخزينة العمومية للدولة كما لعب هذا الصندوق دورا في تخفيض معدلات التضخم.

---

[1] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف، ى2013-2014، ص 177.

[2] وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لـ 2000.

[3] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية، مرجع سابق، ص 180.

وقد مر هذا الصندوق بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدوار مختلفة:

- **الفترة 2000-2005:** في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشائه تمويل العجز في الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة ثم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسيير ما قيمته 1200 مليار دج من الدين في هذه الفترة.
- **الفترة 2006-2013:** تميزت بإدخال تعديل على دور الصندوق، ليصبح تمويل عجز الخزينة العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد هذا الصندوق في تمويل هذا العجز المتزايدة من سنة إلى أخرى، إضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم بصورة فعالة في الحد من العجز في الموازنة العامة وبالتالي ساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

خامسا: آلية عمل صندوق ضبط الموارد[1]

من الناحية العملية، فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، يودع فيه فائض قيمته ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية وهو تقدم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال يصبح عادة من تحديد سعر مرجعي بقدر 37 دولار.

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر بـ 100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتوزيع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.

سادسا: تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد

عرف الصندوق خلال هذه الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة لتراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل

[1] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة أو تداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة و الاقتصاد، ص8-9.

وزير الملية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار.

بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط الخارجية في نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة غلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.[1]

سابعا: أهداف الصندوق

عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي:

"تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق على 740 مليار دينار جزائري"

إن هذا التعديل بين أن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية،[2] كما أنّ سبب العجز لم يحدد باعتبارات السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة "سياسة الإنعاش الاقتصادي" وهي سياسة كينزية، تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ 2001 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة واعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، مما أدى إلى استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز وبالتالي ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة.

ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 4.6 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الإيرادات.

[1] المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية 2004.

[2] إن مفهوم رصيد الخزينة العامة أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 م مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و70 مليار سنة 2012 م أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 15 % ما بين 2012 و2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الإيرادات في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري، وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الإيرادات إلا بحدود 3 إلى 4 دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويخل ميزان المدفوعات عجزا لهذه السنة وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.

المطلب الثاني: استدامة المالية العامة والتعديل الميزاني

إذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة 2015 قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ والواسع لأسعار البترول، فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة 2014 الذي لا يقل اعتبارا قد وقع في الوقت الذي كان سعر البرميل يجاوز 100 دولار، إن هذه الهشاشة المعتبرة التي تبنيها العجوزات المتتالية للمالية العامة ناتج على حد السواء عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءا من سنة 2010.

تشكل كل من تطورات الجباية البترولية المرتبطة بتطورات سعر برميل البترول على المدى المتوسط، وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات وطابع ووزن النفقات العمومية، وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات وطابع ووزن النفقات العمومية، عناصر محددة لهشاشة المالية العامة، وندعو إلى تعديلات في الميزانية من شأنها ضمان استمرارية الوضعية المالية للدولة على المدى المتوسط، ومن الضروري أن تخص هذه التعديلات كل من الضريبة خارج المحروقات والنفقات العامة (العمومية).

من ناحية الجباية العادية، فإن انشغال المجال الكامن لتحصيل الضريبة على الأرباح وعلى الرسم على القيمة المضافة وعلى الرسوم الأخرى على النشاطات الداخلية، بما في ذلك الزراعة والمواد البترولية، وتخفيض الدعومات الضمنية على الطاقة والوقود، وترشيد الإعفاءات من شأنه أن يولد موارد جد معتبرة للميزانية بما يسمح بالمساهمة في ضمان استمرارية التمويل الميزاني لاسيما من حيث نفقات التجهيز.

من ناحية النفقات العمومية، من الضروري أن يحص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية) والنفقات التجهيزية يجب أن تصبح العلاقة ما بين تطور إنتاجية العمل والحفاظ على القدرة الشرائية، القاعة فيما يتعلق بتطور نفقات المستخدمين والإدارة العمومية، فيما يخص التحويلات الجارية، فإن ترشيد الدعومات من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى العدالة وبالنظر إلى ضرورة الترشيد الاقتصادي.

أخيرا فإن إعطاء الأولوية للفعالية والمردودية الاقتصادية من شأنه أن يعزز أكثر نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي الكامن.[1]

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة تحديات السياسة المالية في ظل عدم الاستقرار لأسعار النفط حيث وضحنا في المبحث الأول أهم الأسباب المؤدية لانهيار وتراجع أسعاره، ومختلف الآثار التي تنجر عنه.

والمبحث الثاني تطرقنا إلى مختلف الانعكاسات التي لحقت بكل من الإيرادات والنفقات، وكذا الميزانية العامة.

أما أخيرا ما هي آليات السياسة المالية في مواجهة مختلف التقلبات للأسعار الخاصة بالنفط.

وفي هذا الإطار يجب على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري من تصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة اقتصادها وفقا للصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة الاستيعابية والتخلص من التبعية للقطاع الواحد ودون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، حيث أن تغيرات أو تقلبات أو الصدمات تمس أسعار النفط تأثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية أو خارجية أو سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأسعار النفط ومن أهمها السياسة المالية المتابعة فقد أثبتت البراهين الإحصائية أن الاقتصاد الجزائري معلول وبشكل مزمن نظرا لآثار اللعنة النفطية، أين تميزت سياستها المالية بدوريتها وارتباطها الشبه كلي للإيرادات النفطية بالإضافة إلى باقي الأعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري أهما الفساد والبيروقراطية، التي تهدد الاقتصاد والمؤسسات الضعيفة، لذا أصبح على الجزائر أن تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شافي من خلال العمل إلى توسيع النشاطات الغير نفطية ودعم فكرة التنويع الاقتصادي.

[1] بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 85-86.

خـــاتمة

خاتمـــــة:

إنّ أكبر تحد يواجه الدول النفطية هو تقلبات أسعار النفط ومن ثم عائداته، لذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدرة للنفط، وفي هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث قمنا فيه بدراسة تحديات السياسة المالية في ظل انهيار أسعار النفط مع دراسة حالة الجزائر وقد عرضناه من خلال ثلاثة فصول.

محاولين من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية الموضوع المتمحورة حول أهم تحديات السياسة المالية التي قامت بها لمواجهة انخفاض اسعار النفط خلال الفترة (2014-2016). وذلك من خلال التساؤلات الفرعية استخلصنا:

أنّ النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، حيث وضحنا مميزات النفـط، وكـذا الأهمية التي يحتلها من بين مجرّد مصادر الطاقة الأخرى، ثم تطرقنا إلى مصادر تطور أسعاره وكيفية تحديدها.

في دراستنـا أيضـا حاولنـا معرفـة مختلـف تحديـات السياسة الماليـة في ضـل انخفـاض أسعار النفط، فلاحظنا أنّ إيرادات ونفقات الدولـة تتأثر بشكـر كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط من تقلبات، وخاصة إيرادات الدولة من الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمدة عليها في حساب الجباية البترولية، وبالتالي يمكننا القول أن أسعار النفط لها علاقة بالسياسة المالية للدولة.

واستخلصنا في الأخير أن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيض درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي، ويمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع المالية العامة التحدي الأهم أمام السلطة المالية الجزائرية.

ما إن انخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في الأسواق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية تحولت إلى اجتماعية فأزمة سياسة انتهت بأزمة أمنية، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعرف تراجعا بسبب تراجع مستويات اسعار البترول، أصبح من الضروري إيجاد بديل له، ونحن نعلم أن الجزائر تعتبر أكبر دولة افريقية من حيث المساحة، تملك مقومات سياحية طبيعية جد مميزة، وتزخر بمساحات فلاحية شاسعة وكبيرة وتنوعها البيئي والمناخي الذي يمكنها من الاستفادة من هذه الأخيرة كبديل للاقتصاد الريعي.

وفي ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إدراج ما توصلنا إليه في النقاط التالية:

أولا: نتائج الدراسة:

تمكنا من خلال اختبار الفرضيات من خلال الدراسة إلى:

- ✓ النفط هو من الموارد الطاقة الغير المتجددة وتتأثر أسعاره بعوامل اقتصادية تتمثل في الطلب ويكون من طرف الدولة المستهلكة والعرض يكون من طرف الدولة المنتجة.
- ✓ إن الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ليس آثار اقتصادية فقط وإنما هناك أيضا آثار اجتماعية ومالية.
- ✓ تؤكد الدراسة أن السياسة المالية تخضع لتحديات كبيرة وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط مما يتوجب اتباع مبادئ متعددة لتنفيذ السياسة المالية وكذلك يتطلب آليات تدعم تنفيذ هذه السياسة لأن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على السياسة المالية في الجزائر بسبب اعتماد اقتصادها بشكل كبير على النفط.

ثانيا الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات:

بالإضافة إلى نتائج الدراسة فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من الاستنتاجات نورد أهما فيما يلي:

- ✓ أنّ النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة الأخرى، كون النفط هو المركز الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد الجزائري فالمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من المجالات مثل الصناعة والفلاحة والنقل وغيرها من الأمور المعيشية في هذا العصر.

وبالتالي إن مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط أفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية أمام الاقتصاد الجزائري.

- ✓ إن مؤشرات الاقتصاد الوطني تدل على ضعفه، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والتي لازالت بعيدة عن تحقيق إيرادات يمكن الاعتماد عليها للخروج من التبعية النفطية كونها تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في اقتصادها هذا الأخير الذي لا يعرف ثبات ممّا يؤثر على اقتصادها كلّما تأثر ، سواء من ناحية العرض أو الطلب العالميين عليه.

- ✓ إنّ الميزانية العامة للجزائر دالة تابعة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تكمن هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من هيكل الإنتاجية وأحادية الحصيلة للإيرادات العامة.
- ✓ تتمتع الجزائر بالعديد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والمالية)، إذا ما تم استغلالها بشكل كفئ يمكن أن تساهم في تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية من شأنها تنويع مكونات الناتج الوطني الإجمالي وتقليل خطر سعر النفط.
- ✓ تحول النفط من نعمة الثروة إلى نقمة المورد الوحيد من خلال الاستمرار في الاعتماد على مداخيل النفط بنسبة كبيرة في هيكل الإيرادات العامة، وعدم وجود سياسة إستشرافية لتسيير مداخيل النفط لما بعد النفط.
- ✓ إنّ اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد في ظل انخفاض أسعار النفط هو إجراء قصير الأجل، يؤهل الحكومة للتعايش معه لفترة قصيرة فقط. لذا ينبغي على الحكومة إيجاد بدائل لتنويع الاقتصاد بعيدا على النفط من خلال توظيف عوائد النفط بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية ووضع استراتيجيات تنموية مكاملة على المدى الطويل.

2- التوصيات:

- ✓ رسم خطة اقتصادية لا يدخل النفط في متغيراتها وإتباع فكرة عدم وجود النفط لتتضح البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري.
- ✓ تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثل البترول من الصادرات.
- ✓ ضرورة التوجه إلى تكرار البترول داخل البلد للاستفادة منه في الداخل وكذا تغطية الطلب المحلي على الموارد الطاقوية.
- ✓ ضـرورة ترشيد النفقـات وتفعيـل دور السلطـات التشريعيـة بالرقابـة على تنفيـذ الميزانيـة العامـة للدولة، ومحاولة تهيئة الفرد الجزائري وتوعيته وتثقيفه في مجال السياحة لأن أحد الأسباب الرئيسية لتراجع السياحة في الجزائر هي عقلية الفرد الجزائري.

ثالثا: آفاق الدراسة

تعتبر دراستنا جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد في طياته، وبالتالي نأمل أن بفتح موضوع دراستنا مجالا أوسع لدراسات أخرى مستقبلية ومحاور جديدة يمكن أن نأتي على بعض الاقتراحات:

1- الأفاق المستقبلية الاقتصاد الجزائر بعد الثروة النفطية.

2- آليات الحديثة للسياسات المالية.

وفي الأخير نرجو من الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل بتوفير أكبر قدر من الإفادة من بحثنا، لتكون عونا لمن يطلع عليها والله ولي التوفيق، ما أصبنا فمن الله وما أخطأنا فمن تقصيرنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب :

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى،1993.
2. أحمد مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.
3. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1993.
4. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
5. بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية،2006.
7. خال واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر عمان، الأردن 2005.
8. خليل محمد علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار الزهران، عمان، 2000.
9. زنيب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
10. زين العابدين، ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
11. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
12. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، طبعة حقوق جامعتي الإسكندرية، بيروت العربية، 2009.
13. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدم في الاقتصاد العام، دار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
16. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر.
17. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
18. عبد الخالق مملك الراوي،محاسبة النفط والغاز، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2011
19. عبد العزير علي السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، 1996.
20. عبد الفتاح الجبالى،الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات، مركز الدراسات والاستراتجيات، 2010.
21. عبد المجيد قدي، مدخل السياسة الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
23. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة.
24. عصام بشتور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، 1983.
25. على العربي، عبد المعطي عسان، إدارة المالية العامة، جامعة الكويت 1998.
26. على لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997.
27. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
28. عناية غازي حسين، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.

29. فاطمة السوسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005.
30. فليح حسن خلف،المالية العامة،عالم الكتب الحديث وجدرا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي،أربد،الأردن، 2008.
31. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية،منشورات العينية العامة السورية ، دمشق، سوريا 2012.
32. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر،1981.
33. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، المالية العامة، دار علوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
34. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2008.
35. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010-2015، الطبعة السادسة.
36. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
37. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة، للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر.
38. محمد فوزي أبو سعود أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2001.
39. محمد مدحت مصطفي، سمير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية مصر، 1999.
40. محمود حسن الوادي زكرياء، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
41. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
42. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
43. شلبي نعيمة، محاضرات في نظريات وسياسات المالية، تخصص نقدية،المركز الجماعي الدكتور يحي فارس- المدية، الدفعة 2007

2- الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1. بوفليح نبيل، دور الصناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.
2. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة، جامعة الجزائر 2006.
3. شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.
4. صواليلي بدرالدين،النمو والتجارة الدولية في الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
5. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.
6. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال2000-2001 على الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، 2016.
7. جمة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر 1970-2004، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
8. خلوط فوزية العربي،دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بكسرة- الجزائر2004.

9. دخلي عبد الرحمان،آثر تذبذبت أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 1-2014-2015.
10. زغبي نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2012/2011.
11. ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008،2009.
12. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف، ى2013-2014.
13. علاوي محمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير غير منشورة، قاصدي مرباح، بسكرة الجزائر، 2008.
14. غالمي زهرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.
15. قوادري مختار، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009.
16. أسماء حميدوش، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، دراسة حالة الجزائر من 2005-2015 مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية جامعة المدية 2016
17. عمارة فاطمة، أثر الضرائب على الإيرادات العامة، مذكرة ماستر، 2015.
18. بصور زهرة، شرقي زينب، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر2000-2015، مذكرة ماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2016.

3- المقالات:

1. لونيس يحي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل الموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، 2009.

4- المدخلات:

1. حمزة رملي، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015 ملتقى دولي بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة المدية، الجزائر يومي 28-29 أكتوبر2015.
2. سالمي جمال، الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.
3. محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2015.
4. سعيدي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان "تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة 1990-2015 وأهم العوامل المؤثرة فيها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2015.
5. مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة أو تداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة والاقتصاد.

5- تقارير و النصوص القانونية:

1. التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005"سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية".

2. بنك الجزائر-التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر- التقرير السنوي 2015 الإصدار نوفمبر 2016.
3. تقرير الأمين العام السنوي التاسع و الثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترولأوبك2012.
4. المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية 2004.
5. المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لـ 2000.

6- الموسوعات:

1. موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Ahmed bouyacoub, l'enterprise publique et l'économie de marché (88-93), les calier de C R E A D, n°39, 1997, Algérie.
2. Richard Abel Musgrane, «the voluntary Exchange theary of Public Economy the Quarteely Journal of Economics», 1973.
3. Allen and Broncnlee, economies of public finance, prentice- Hall, New York, 1948.
4. Eenereun J politicoseconomiques, edition seuil, paris, 1996.
5. Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, paris, 3eme édition.